الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـــي

جامعـة قـاصدي مرباح – ورقلـة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم اقتصادية, علوم التسيير وعلوم تجارية

الفرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

اثر معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان

(دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري)

للفترة ما بين1994-2018

من إعداد الطالبة:

بازين ياسمينة

تحت إشراف الأستاذة:

أ.بوخلالة سهام

السنة الجامعية :2019 – 2020

الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـــي
جامعـة قـاصـدي مربـاح – ورقلـة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان علوم اقتصادية, علوم التسيير وعلوم تجارية
الفرع: علوم المالية والمحاسبة
التخصص: مالية وبنوك
بعنـــــوان:

اثر معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان
(دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري)

من إعداد الطالبة:
بازين ياسمينة

تحت إشراف الأستاذة:
أ.بوخلالة سهام

السنة الجامعية:2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب"

(سورة الزمر،آية9)

"وقل ربي زدني علما"

(سورة طه،آية111)

"ومن يتوكل على الله فهو حسبه"

(سورة الطلاق،آية2)

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى من أرى بعينيه بريق أحلامي
وتغفو على صدره كل أحزاني
نسيج روحي أنت
لك أنحني وأقبل يديك وأعدك بالمزيد إنشاء الله.....أبي الغالي

إلى من أرى بضحكتها جنة الدنيا
وينبت من ياسمينها ربيع حياتي
الى الأخت والرفيقة والوطن
وأيضا لك أنحني وأقبل يديك أعدك بالمزيد إنشاء الله..... أمي الحبيبة

أنتم معي دائما
معكم أسير خطى العمر
أفرش على الأرض ربيع ذكرياتي ..... أخوتي
" خديجة، عائشة، سعيدة، ميلودة، موسى، كريمة، ام الخير، زكريا "

إلى من نسج الفرح خيوطا ملونة بين أوراقي
إلى من نقشوا معي أجمل الذكريات على جدار الزمن
إلى جميع الأصدقاء الذين ضاقت عن ذكرهم السطور
وهم في القلب دائما .....عائلتي، زملائي، أصدقائي

ياسمينة

كلـمـة شكر و عرفـا ن

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا بدلنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضينا ها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لن االكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي، نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وأخصب التقدير والشكر الدكتورة" **بوخلالة سهام** "التي تفضلت بإشرافها على هذا البحث،فجزاها الله عني كل خير،ولها مني كل التقدير والاحترام.

والى الأستاذة الفاضلة " **مخرمش عبلة**" التي ساعدتني في انجاز الدراسة القياسية

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا،وقدموا لنا التسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بذلك،فلهم منا كل الشكر، وأخصب الذكر عمال بريد الجزائر وحدة ورقلة عمال بنك الجزائر وكالة ورقلة وعمال

مكتبة الاقتصاد بجامعة ورقلة خاصة السيدة بن يزة الزهرة على مجهوداتها ومد يد العون، وكل من ساعدني من

قريب او بعيد.

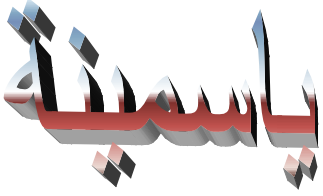

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية (ممثلة في معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم)، في ضبط حجم الائتمان المصرفي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، وهذا من خلال دراسة تحليلية قياسية لبيانات القطاع المصرفي خلال الفترة 1994-2018، تضمنت هذه البيانات حجم الائتمان المصرفي الممنوح من طرف البنوك التجارية العاملة في الجزائر كمتغير تابع، وكل من معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم المطبقة من طرف بنك الجزائر كمتغيرات مفسرة، وقدتم استخدام نموذج التكامل المشترك لدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، إضافة إلى الأسلوب التحليلي للبيانات.

توصلت الدراسة الى عدم وجود أثر مباشر لمعدلات الاحتياطي القانوني وإعادة الخصم على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، مما يعني أن تأثير السياسة النقدية لبنك الجزائر يبقى ضعيفا في التأثير على حجم الائتمان وذلك نظرا لوجود عوامل أخرى ذات تأثير مباشر على السياسة الائتمانية في الجزائر.

Résumé

L'étude vise à évaluer l'efficacité des instruments quantitatifs de politique monétaire (représentés par le taux de réserve obligatoire et le taux de réescompte) , en ajustant le volume du crédit bancaire au niveau du secteur bancaire algérien à travers une étude analytique et économétrique des données du secteur bancaire entre1994-2018, ces donnée incluent le volume des crédits accordés par les banques comme une variable dépendante, le taux de réescompte et le taux de réserve obligatoire appliqué par la Banque d'Algérie comme variables expliquées, on a utilisé le modèle d'intégration commun pour étudier la nature de la relation entre les variables ainsi que la méthode analytique des données.

L'étude a révélé qu'il n'y avait pas d'effet directe sur les taux de réserve obligatoire et de redéploiement le volume des crédits accordé par les banques commerciales, ce qui signifie que l'effet de la politique monétaire de la Banque d'Algérie demeure faible impact sur le volume des crédits en raison de facteurs d'autres ont un impact direct sur la politique de crédit en Algérie.

قائمة المحتويات

الإهداء V
الشكر والعرفان VI
الملخص VII
قائمة المحتويات VIII
قائمة الجداول X
قائمة الأشكال X
قائمة الملاحق X
المقدمة العامة ..... ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
تمهيد 2
المبحث الأول: الرقابة على الائتمان باستعمال نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم 3
المطلب الأول: أهمية الرقابة على الائتمان وأدواتها 3
المطلب الثاني: آلية تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني وأثرها على حجم الائتمان 5
المطلب الثالث: آلية تطبيق سعر إعادة الخصم وأثره على حجم الائتمان 7
المبحث الثاني: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها 10
المطلب الأول: الدراسات السابقة 10
المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية منها 14
خلاصة الفصل الأول 16

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لفعالية معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم في ضبط حجم الائتمان

تـمهيد 18

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة..... 19

المطلب الأول: عينة وأداة الدراسة 19

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة 21

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج 23

المطلب الأول: تحليل تطور معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم .24

المطلب الثاني: تطور حجم القروض في الجزائر للفترة 1994-2018 28

المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان في الجزائر 32

خلاصة الفصل الثاني 37

الخاتمة 39

قائمة المراجع 40

الفهرس 45

قائمة الملاحق 47

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر 1994-2018	
2-2	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر 1994-2018	
3-2	تطور القروض في الجزائر 1994-2018	
4-2	معاملات الارتباط الخطي	
5-2	اختبار جرانجر(Granger) للسببية بين Y و X1	
6-2	اختبار جرانجر(Granger) للسببية بين Y وX2	

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر 1994-2018	
2-2	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر 1994-2018	

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	نتائج نمذجة النموذج الخطي المتعدد	
2-2	دراسة استقرارية السلاسل (اختبار Ljung-Box)	
2-3	نموذجVAR	
2-4	تحديد درجة التأخير	
2-5	معاملات النموذج المقدر	

المقدمة العامة

مـقدمـــة:

تعتبر السياسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعتمد مختلف الدول على السياسة النقدية في رسم سياستها الاقتصادية وتحقيق أهدافها، وذلك باستعمال الأدوات والوسائل التي تعتمد عليها في إدارة السيولة والتحكم في حجم الكتلة النقدية، وتلعب السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي الدور الفعال والرئيسي لتحقيق هذه الأهداف، وفي هذا الصدد يمارس البنك المركزي مجموعة من الوظائف المرتبطة أساسا بالبنوك التجارية وأهمها الرقابة والإشراف، باعتبار البنوك التجارية وسيلة لتلبية احتياجات التمويل من خلال تلقي الودائع وتقديم القروض، ولان دور البنك المركزي كمراقب يفرض أن يكون تنظيمه محكم، من خلال الإدارة المتمكنة والهياكل والوسائل المتطورة، والى جانب التنظيم الإداري والقانوني المحكم للبنك المركزي، فان إيجاد أساليب واليات ناجحة للتحكم في نشاط البنوك والتجارية من أهمية بالغة في ضمان حماية أموال المودعين واستقرار النظام المصرفي .

ترتبط إشكالية السياسة النقدية في الجزائر ارتباطا وثيقا بالتحول الذي شهده الاقتصاد الوطني وذلك بالانتقال من اقتصاد مخطط وموجه إلى اقتصاد حر، حيث نتج عنه تفاقم وتأزم الاختلالات داخليا وخارجيا خصوصا بعد العجز الذي شهده الاقتصاد الوطني سنة 1986 تبعا للانهيار في أسعار البترول، وهو ما استوجب تبني إصلاحات جذرية قائمة على الاقتصاد الحر، ومدعومة من طرف الهيئات المالية والدولية، ولذلك اتجهت الدولة وبداية من التسعينيات إلى إصلاحات كثيرة توجت بصدور قانون النقد والقرض، الذي كان وقعه وأثره واضحا على تغيير صورة النظام المالي والمصرفي ومن تم تغيير مسار السياسة النقدية في الجزائر، لتشهد هذه السياسة مرحلة جديدة ومختلفة وذلك بتغير مسارها من الرقابة المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة، حيث أصبح يتم

إدارة السياسة النقدية خلال هذه المرحلة عن طريق الإجراءات التالية: تاطير القروض، التقنين الحذر، الاحتياطات الإجبارية، وإعادة التمويل عن طريق إعادة الخصم.

الإشكالية

وبناءا على ماسبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

هل تؤثر التغيرات في معدلات الاحتياطي القانوني و إعادة الخصم المطبقة في بنك الجزائر، على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع أسئلة فرعية يمكننا طرحها بالشكل التالي:

– ما مدى استجابة حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية العاملة بالجزائر للتغيرات الحاصلة في معدلات الاحتياطي القانوني و إعادة الخصم خلال فترة الدراسة؟

– هل يوجد اثر مباشر لمعدل الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية العاملة بالجزائر؟

– هل يوجد اثر مباشر لمعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية العاملة بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:

لإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

– يستجيب حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية العاملة بالجزائر للتغيرات الحاصلة في معدلات الاحتياطي القانوني و إعادة الخصم خلال فترة الدراسة بشكل كبير.

– يوجد أثر عكسي مباشر لمعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية.

- يوجد أثر عكسي مباشر لمعدل الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية.

أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيار الموضوع إلى عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس باعتباره يدرس الرقابة على نشاط البنوك.

- الأهمية البالغة التي يكتسبها الجهاز المصرفي باعتباره واجهة الاقتصاد الوطني.

-**التعرف** على مدى استخدام بنك الجزائر للأداتين محل الدراسة .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الدور الفعال للسياسة النقدية في اقتصاديات الدول ، اذ غالبا ما يتم اللجوء إلى أدواتها من اجل المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي، كما أن دراسة اثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان تبرز مدى مواكبة بنك الجزائر لمستجدات الوضع الاقتصادي.

أهداف البحث:

- التعرف على أداتي معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم وفعاليتها.

- كيف يتدخل بنك للجزائر لضبط الائتمان؟

- الربط بين حجم الائتمان وتعديلات معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم.

منهج البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات, اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري، إضافة إلى المنهج التحليلي والقياسي في الجانب التطبيقي، من خلال تحليل تطور معدلات الاحتياطي القانوني و إعادة الخصم المطبقة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وكذا قياس مدى تأثير هذه الأدوات على حجم الائتمان الممنوح.

حدود الدراسة:

1 الإطارالزماني: يدرس هذا البحث تطور استخدام بنك الجزائر لمعدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم للفترة الممتدة من 1994-2018.

2 الإطار المكاني: تناولت الدراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري .

هيكل البحث:

من اجل الإحاطة بجوانب الموضوع اتبعنا الخطة التالية:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة: في هذا الفصل قدمنا مفاهيم عامة على الائتمان المصرفي، معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم وتأثيرها وفعاليتها، بالإضافة إلى أهمية رقابة البنك المركزي على حجم الائتمان الممنوح وضبطه. كما قدمنا سلسلة من الدراسات السابقة التي تشابه موضوعها مع الدراسة الحالية وموقع هذه الأخيرة منها.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لفعالية معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم في ضبط حجم الائتمان: في هذا الفصل قدمنا لمحة عن تطور معدل الاحتياطي ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة 1994-2018 في الجزائر إضافة إلى تطور القروض المصرفية خلال نفس الفترة، ثم تطرقنا إلى الدراسة القياسية لقياس مدى التأثير الذي تغيير المعدلين من طرف بنك الجزائر.

صعوبات الدراسة: خلال فترة انجاز هذا البحث واجهتنا عدة صعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على بيانات الخاصة بالدراسة للفترة من 1994-1999.
- صعوبة التوفيق بين البحث وضغط العمل خصوصا مع فترة الحجر الصحي وتقليص عدد العمال.
- غلق الجامعات والمكتبات صعب من الحصول على المراجع لانجاز الدراسة النظرية.
- الأزمة الصحية التي مرت بها البلاد التي أثرت على العامل النفسي.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

تلعب البنوك التجارية مند نشأتها دورا مهما في عرض النقود، حيث تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفائض (المودعين)وأصحاب العجز (المستثمرين)، ويمثل الائتمان الجزء الأكبر والاهم في المحفظة الاستثمارية لدى البنوك التجارية رغم ما يحمله من مخاطر كبيرة، لأنه يعتبر من أكثر أدوات الاقتصاد حساسية، إذ لا تقف آثاره الضارة على مستوى البنك وإنما تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني، ونظرا لأهمية البنوك في الاقتصاد تتدخل الدولة عن طريق البنك المركزي بصفته ممثل السلطة النقدية للدولة، بوضع قوانين تنظيمية لتنظيم أعمال البنوك بهدف حماية أموال المودعين، وذلك باستخدام عدد من أدوات الرقابة الكمية والنوعية للتأثير على حجم ونوع الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد بهدف تحقيق عدة أهداف أهمها المحافظة على الاستقرار النقدي وتشجيع الاقتصاد الوطني.

يعتبر معدلي الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم من الأدوات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم السيولة لدى البنوك التجارية، وبالتالي التحكم في حجم الائتمان الممنوح من طرف هذه البنوك، وذلك برفعه أو تخفيضه وفق الظروف الاقتصادية وطبيعة السياسة النقدية توسعية كانت أم انكماشية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى أهمية الرقابة على الائتمان وأدواتها، كما سنتطرق إلى كل من أداة معدل الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم في المبحث الأول، بينما في المبحث الثاني سوف نستعرض الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

المبحث الأول: الرقابة على الائتمان باستعمال نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم:

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث أن العائد الناتج عنه يعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات أي بنك تجاري، ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي أصبح لازما على البنك المركزي أن يراقب أداء المؤسسات التمويلية التي تقوم بمنح الائتمان وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية.

يعرف الائتمان على انه " عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة"،[1] ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

المطلب الأول: أهمية الرقابة على حجم الائتمان وأدواتها:

إن الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية هو التأثير على حجم الائتمان البنكي، أي التأثير في عمليات والإقراض والاقتراض التي تقوم بها أطراف الائتمان البنكي المتمثلة في المؤسسات البنكية والمالية، والحكومات والأفراد.

الفرع الأول: أهمية الرقابة على حجم الائتمان

تعتبر الرقابة على الائتمان في البنوك التجارية من وظائف البنك المركزي الرئيسية، والتي من خلالها يمارس هذا الأخير تأثيره على كمية النقود، وقد طور البنك المركزي سواء بحكم الأعراف أو بحكم القانون علاقاته الوثيقة مع البنوك التجارية لانجاز وظائفه الأساسية، وتتوثق تلك العلاقة كلما توسع البنك المركزي في نشاطاته، وكذلك يعتبر البنك المركزي الجهة المؤتمنة على مراقبة الائتمان والعملة النقدية وعلى عرض النقد[2].

يقصد بالرقابة على الائتمان تحكم البنك المركزي في حجم كمية النقود التي تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه منعا للتضخم أو تجنبا للانكماش، ويقوم البنك المركزي بمراقبة حجم الائتمان المصرفي عن طريق التحكم في كمية النقود التي تستطيع البنوك إنشائها بهدف تجنب زيادة كمية النقود المتداولة عن حجم السلع والخدمات مم يجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يسبب

[1] زكريا الدوري ويسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية** ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن، الطبعة العربية، 2013 ، ص 74

[2] **نفس المرجع**، ص92.

التضخم، كما ويهدف إلى تجنب نقص كمية النقود عن حجم السلع والخدمات مما يجنب انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يسبب ظاهرة الانكماش[1].

الفرع الثاني: أدوات الرقابة على حجم الائتمان:

يهدف استخدام أدوات الرقابة الكمية إلى التأثير على حجم الائتمان، وينعكس ذلك على حجم السيولة وحجم النقد بصفة عامة، وعلى هذا الأساس يستطيع التحكم في النشاط الاقتصادي.

أولا: سياسة سعر إعادة الخصم:هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية مقابل إعادة خصم اذونات الخزانة أو الأوراق المالية والتجارية. وقد اعتمدت البنوك المركزية أسلوب سعر إعادة الخصم للسيطرة على حجم الائتمان داخل الاقتصاد الوطني، وعن طريق إجراء التغيرات في سعر الخصم يكون باستطاعة البنك المركزي السيطرة على حجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة التي بدورها تحدد الحجم الكلي للقروض والاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني[2].

ثانيا:عمليات السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من اجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول المتقدمة.[3].

ثالثا: سياسة الاحتياطي القانوني: وتتمثل النسبة القانونية للاحتياطي النقدي في نسبة من الأرصدة النقدية التي تلتزم البنوك التجارية قانونيا بالاحتفاظ بها من قيمة الودائع لديها لدى البنك المركزي[4]، في البداية كان الهدف من هذه السياسة هو حماية أموال المودعين من أخطاء تصرفات البنوك التجارية، ثم أصبحت وسيلة فنية من شانها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[5].

---

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،مصر، 2015، ص 152.

[2] ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1998، ص 260-261.

[3]بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2008، ص 125.

[4]محمد ابراهيم عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص 153

[5]دحماني أمال و رشيد سالمي، **تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر (2000-2017)**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02 ، العدد 03، 2019، ص 132-133.

المطلب الثاني: آلية تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني وأثرها على حجم الائتمان في البنوك التجارية.

يعتمد البنك المركزي في إطار القيام بوظيفته الرقابية على مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية التي تهدف إلى التأثير على نوع وحجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية في هذا الفرع سوف يتم التعرف على الأدوات الكمية للرقابة على حجم الائتمان كل على حدا.

الفرع الأول: تعريف معدل الاحتياطي القانوني:

تمثل هذه النسبة ما يمكن أن تحتفظ به البنوك التجارية من ودائعها لدى البنك المركزي، وتسجل في جهة الخصوم ضمن ميزانية البنك المركزي، الذي يحدد نسبتها وفق سياسة معينة، وأول من طبقها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933، ثم توسعت فطبقتها فرنسا سنة 1976 [1]،وفي الجزائر تعتبر آلية الاحتياطي الإجباري من آليات الرقابة التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10، إذ خصص لها تعليمة رقم 16-94 الصادرة في نوفمبر 1994 والتي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات في شكل ودائع لدى البنك المركزي، كما حددت هذه التعليمة نسبة الاحتياطي الإلزامي بـ 2.5% من الودائع[2].

إن استعمال وسيلة الاحتياطي الإجباري يمكن أن يؤثر على وضع القروض البنكية وبالتالي على السيولة العامة في الاقتصاد من خلال قنوات عديدة[3]:

- تاخد القناة الأولى طابعا كميا مباشرا. حيث أن رفع معدل الاحتياطي الإجباري المفروض على الودائع الجديدة يعتبر كتعقيم مباشر لجزء من الودائع مما يقلص بشكل مباشر قدرات التدخل لهذه البنوك (أي تقليص قدراتها على منح القروض).
- تاخد آلية التأثير الثانية طابعا كميا أيضا ولكنه غير مباشر. بحيث أن رفع هذا المعدل سوف يؤدي إلى تخفيض مضاعف القرض مما يؤدي إلى تقليص قدرة البنوك على خلق نقود الودائع (بمعنى تقليص قدرتها على منح القروض الجديدة).

- أما الآلية الثالثة فليست ذات طابع كمي، ولكنها تبرز من خلال ما يحققه تقليص السيولة من أثار على سعر الفائدة، يؤدي رفع معدل الاحتياطي الإجباري إلى تقليص السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى

[1] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 02، 2014، ص 99

[2] زكريا خاف الله وعبد الحميد صرارمة، **فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتجية استهداف التضخم**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 04، العدد، 02، 2018 ص

[3] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 158-159.

ارتفاع معدلات الفائدة المدينة (معدل الفائدة على القروض الممنوحة للزبائن)، وينعكس ذلك على ارتفاع تكلفة القرض فيقل الطلب عليه من طرف الأعوان الاقتصاديين غير الماليين، والعكس.

وجدير بالذكر أن سياسة تغيير النسب القانونية للاحتياطي النقدي تعتبر من أقوى الأسلحة النقدية التي يمكن للبنك المركزي استخدامها في الدول النامية، حيث أن استخدام عمليات السوق المفتوحة يكاد يكون مستحيلا بسبب ضيق سوق رأس المال، هذا بالإضافة إلى أن سياسة تغيير سعر إعادة الخصم تكون محدودة الأثر بسبب ضيق سوق الخصم في هذه الدول[1]، وتستخدم سياسة تغيير نسب الاحتياطي لمواجهة احتياجات التمويل الموسمي في الدول النامية حيث يحتاج تمويل تسويق المحصول الرئيسي في البلاد إلى زيادة مقدرة البنوك على التوسع في منح القروض والسلفات ثم يعاد رفع النسبة مرة أخرى بعد انتهاء فترة التوسع الموسمي[2].وتأتي مقدرة البنك المركزي على لتحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا (أو تخفيضا) بما يؤدي إلى نقص (أو زيادة) حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية، وبالتالي نقص (أو زيادة) قدرة هذه البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار[3].

وقد تنخفض فعالية نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير على حجم الائتمان المصرفي للأسباب التالية[4]:

- إن تخفيض هذه النسبة أوقات الكساد الاقتصادي قد لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان بسبب التوقعات التشاؤمية حول الأرباح كما لا يشجع البنوك في التوسع في منح الائتمان بسبب ارتفاع درجة المخاطرة التي تواجه قروضها.
- لا يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بشكل متكرر وعلى فترات قصيرة لان ذلك يحدث اضطراب في عمل البنوك ويخلق حالة من عدم التأكد لديها.
- إن احتفاظ البنوك التجارية باحتياطات كبيرة يضعف تأثير هذه الأداة على حجم الائتمان بحيث تستطيع البنوك مواجهة كل من الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني والطلب على الائتمان.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 154.

[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة 01، 2007، ص 253.

[3] حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.

[4] أسماء خضير يا س و احمد صبحي جميل، **اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة (2004–2013)** ،مجلة الدنانير،العدد التاسع، العراق،2016، ص 61-62.

- إن هذه الأداة تعامل البنوك على حد سواء بغض النظر عن حجمها ودرجة تعرضها لمخاطر السيولة، كما أنها لا تفرض على مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التامين وشركات الاستثمار والبنوك المتخصصة.
- إن رفع نسبة الاحتياطي القانوني قد يؤثر سلبا على أسعار السندات حيث قد تلجا البنوك إلى بيع السندات لغرض إيفائها لمتطلبات هذه النسبة فتنخفض أسعارها، و لتجنب ذلك يقترح أن تصاحب هذه السياسة القيام بشراء السندات في السوق المفتوحة.

الفرع الثاني: كيفية تأثيرها على حجم الائتمان:

اشرنا فيما سبق إلى أن البنوك التجارية تحتفظ لدى البنك المركزي برصيد دائن يفرضه عليها المشرع وهو الأمر المعمول به في معظم دول العالم، وقد منح المشرع البنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي لأغراض السياسة النقدية، فإذا رأى البنك المركزي ضرورة تضييق سوق الائتمان المصرفي فانه يرفع نسبة الاحتياطي وليكن مثلا من 20%إلى 25% في هذه الحالة تضطر البنوك التجارية إلى تصحيح مركزها وذلك بتضييق حجم الائتمان أي بعدم تجديد القروض المسددة والالتجاء إلى بيع جانب مما لديها من استثمارات فكل بنك في هذه الحالة يرفع نسبة ما يحتفظ به من أرصدة نقدية من 20%إلى 25%وبالتالي يقل حجم القروض الذي يستطيع أن يمنحه كما تقل مقدرته على شراء الاستثمارات، وينتج عن نقص حجم القروض والاستثمارات نقص حجم الودائع في النظام المصرفي[1]، وعلى العكس تماما يعمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الكساد الاقتصادي بهدف تشجيع البنوك على التوسع في منح الائتمان، خاصة وان العلاقة عكسية بين توليد الودائع من قبل البنوك من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى[2].

المطلب الثالث: آلية تطبيق سعر إعادة الخصم وأثره على حجم الائتمان:

نظرا لأهمية النشاط البنكي في العمل الاقتصادي خولت التشريعات البنك المركزي الحق في وضع قواعد عامة للإشراف والرقابة على البنوك، وقد تطورت هذه الرقابة استنادا إلى أساس دستوري، لملائمة التطورات الاقتصادية.

محمد يوسف الفكي، **تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان– دراسة حالة بنك السودان المركزي (2009–2014)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي (منشورة) جامعة السودان، 2015، ص 21.[1]

ديش فاطيمة الزهرة، **دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية– دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو–** رسالة دكتوراه (منشورة)، نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2018 ، ص 40.[2]

الفرع الأول: تعريف أداة سعر إعادة الخصم:

يعتبر سعر إعادة الخصم من الأسلحة التقليدية للرقابة على الائتمان والتي تستخدم بواسطة البنك المركزي، وقد كان بنك انكلترا أول بنك استخدم هذا السلاح[1]منذ سنة 1839 ثم فرنسا سنة 1857، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وفي الجزائر سنة 1972[2].

سعر الخصم والذي يطلق عليها أيضا سعر البنك وأيضا سعر إعادة الخصم، هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته الملجأ الأخير للإقراض. ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولا على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي، وثانيا على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية[3].

إن أهمية سياسة سعر الخصم ذات طبيعة ثلاثية الجوانب، تتمثل في النقاط التالية[4]:

- يحدد سعر الخصم رغبة الأفراد في الحصول على القروض مقابل خصم الأوراق المالية والتجارية وغيرها لدى البنوك التجارية من خلال تأثيره على سعر خصم هذه الأوراق من قبل البنوك التجارية، طالما أن سعر الخصم الذي تفرضه هذه البنوك على القروض الممنوحة من قبلها إلى الجمهور يتأثر بسعر إعادة الخصم الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يقدمها إلى البنوك التجارية. وعادة، يكون سعر الخصم لدى البنوك التجارية أعلى من سعر إعادة الخصم بواسطة البنك المركزي. وعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم تضطر البنوك التجارية إلى رفع سعر الخصم على قروضها الممنوحة إلى الجمهور سواء بنفس النسبة أو بنسب اقل أو أعلى، والعكس بالعكس. وخلاصة القول يؤدي ارتفاع سعر الخصم إلى ارتفاع سعر الفائدة على قروض البنوك التجارية إلى الجمهور.
- يعتبر سعر الخصم مؤشرا لسعر الفائدة الذي عنده يستطيع الجمهور الحصول على القروض من البنوك التجارية مقابل خصم السندات الحكومية والأوراق المالية والتجارية الأخرى.
- يعتبر سعر البنك انعكاسا لوجهة نظر البنك المركزي عن الوضع النقدي والائتماني في البلد، وقد يعبر أحيانا عن الوضع الاقتصادي بشكل العام.

---

[1] ميراندا زغلول رزق، **النقود والبنوك**، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، 2008-2009 ص.

[2] اكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، مرجع سابق، ص 51.

[3] زكريا الدوري ود. يسرا السامرائي، **مرجع سابق**، ص 193.

[4] ضياء مجيد،**مرجع سابق**، ص 262-263.

أما نجاح سياسة سعر الخصم فيتطلب وجود سوق نقدية يكون فيها التعامل نشطا بالأوراق التجارية وبقية أدوات الائتمان المصرفي قصيرة الأجل. كما أن فعالية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو للائتمان عدا البنك المركزي سواء في السوق النقدية أو في الأسواق الأخرى، لأنها تقلل من أهمية دور البنك المركزي، فعندما يكون البنك المركزي هو المصدر الوحيد الذي يمكن للبنوك التجارية أن تحصل منه على سيولة إضافية فان هذا يزيد من إمكانية نجاح هذه السياسة في التأثير على حجم الائتمان[1].

الفرع الثاني: آلية تأثيرها على حجم الائتمان:

يستخدم البنك المركزي أداة سعر إعادة الخصم للتأثير على حجم الائتمان وتحقيق الأهداف المرجوة منه من خلال آليتين ويتم ذلك كما يلي:إذا شعر البنك المركزي أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، وانه اخذ يهدد استقرار مستوى الأسعار الداخلية، سارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة ويعمل على تنفيذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى تقليص اقتراضها من البنك المركزي وهذا بدوره يؤدي إلى عدم توفر احتياطات نقدية كافية لدى البنوك التجارية لأغراض التوسع في منح الائتمان أو القروض، مما يضع قيدا على مقدرتها في خلق الودائع الجديدة. ومن ناحية هذا هو المهم، ستسارع البنوك التجارية إلى رفع سعر الخصم أي سعر الفائدة المقررة في السوق النقدية على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية. وسيكون رفع سعر الخصم بنفس النسبة وفي نفس الوقت لارتفاع سعر إعادة الخصم، وهو ما يعني أن البنوك التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمشروعات عن طريق رفع سعر الفائدة على الائتمان الذي تضعه تحت تصرف عملائها[2]، وبالعكس إذا رغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى زيادة عرض النقد لبعث الحياة في مستوى الفعاليات الاقتصادية، لجا إلى خفض سعر إعادة الخصم وهذا بالطبع سيشجع البنوك التجارية على طلب المزيد من السيولة من البنك المركزي عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية إلى نقود قانونية طالما أن تكلفة الحصول عليها منخفضة، فتزداد احتياطياتها النقدية ومقدرتها على خلق الائتمان. وبالتالي فان زيادة احتياطياتها النقدية سيدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها إلى القطاع غير المصرفي[3].

---

[1] عامريوسف العتوم وعماد رفيق بركات، **الرقابة المصرفية الكمية تقدير اقتصادي إسلامي**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية،جامعة آل بيت، الأردن، المجلد 10 العدد 02، 2014، ص 51

[2] .زكريا الدوري و يسرا السامرائي، **مرجع سابق**، ص 193.

[3] بانا قطماوي، **اثر ادوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي –دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري–** رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2016، ص 15.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة و موقع الدراسة الحالية منها:

تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع بطرق مختلفة وتنوعت الدراسات بين اللغتين العربية والأجنبية وقد ساعدتنا هذه الدراسات في رسم توجه الدراسة الحالية، من خلال النتائج والتوصيات المتحصل عليها وفي هذا المبحث سوف نستعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي استطعنا الاطلاع عليها، ثم نتطرق إلى الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

تعتبر السياسة النقدية وأدواتها محل اهتمام العديد من الكتاب والباحثين في مجال النقود والبنوك.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة بركاني سوسن بعنوان: اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية،2019.

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية من خلال دراسة قياسية لتسع 09 بنوك عاملة في الجزائر لمدة ثمانية 08 سنوات من سنة 2008 إلى غاية سنة 2015، توصلت الدراسة إلى وجود اثر طويل الأجل للسياسة النقدية من خلال الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان والتمويل الممنوح من طرف البنوك العاملة في الجزائر أما بالنسبة لتأثير معدل إعادة الخصم على حجم الائتمان والتمويل الممنوح فلا يوجد اثر، كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر فعالة في التأثير على حجم الائتمان والتمويل الممنوح من طرف البنوك العاملة في الجزائر من خلال نسبة الاحتياطي القانوني وغير فعالة في التأثير على حجم الائتمان والتمويل من خلال سعر إعادة الخصم[1].

[1] بركاني سوسن **اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، 2019**.دراسة قياسية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015 أطروحة دكتوراه (منشورة) تخصص بنوك وتأمينات جامعة ورقلة سنة 2019.

2– دراسة بانا قطماوي بعنوان: اثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري– 2016.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الائتمان المصرفي ودوره في النمو الاقتصادي، والحاجة إلى ضبط الائتمان بحيث يتناسب مع النمو الاقتصادي، والتعريف بأدوات السياسة النقدية المستخدمة في سورية والتركيز على دور الأدوات الكمية في الائتمان المصرفي في سورية، مستخدمة منهج دراسة حالة الاقتصاد السوري.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معدلات الخصم ثابتة وغير فاعلة بدرجة كبيرة في التأثير على حجم الائتمان، أي أن سياسة الاحتياطي القانوني تعتبر فعالة في سورية ويمكن للبنك المركزي استخدامها لتحقيق أهدافه في الرقابة على حجم الائتمان[1].

3– دراسة مصطفى يوسف الفكي عبد الله بعنوان تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان دراسة حالة بنك السودان المركزي 2009–2014. سنة 2015.

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان خلال الفترة 2009–2014 مع دراسة حالة لبنك السودان من خلال استخدامه لأدوات الرقابة الكمية والنوعية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وكمية الائتمان، وكذلك أن عمليات التفتيش والرقابة لها دور فعال في التقليل من كمية الائتمان[2].

[1] بانا قطماوي، **اثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري–**.مذكرة ماجستير (منشورة)علوم مالية ومصرفية جامعة دمشق سنة 2016.

[2] مصطفى يوسف الفكي عبد الله، **تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان دراسة حالة بنك السودان المركزي 2009–2014**.مذكرة ماجستير (منشورة) تخصص اقتصاد تطبيقي جامعة السودان، سنة 2015.

4– دراسة اكن لونيس بعنوان: السياسة النقدية ودورها في العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009). سنة 2011.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية السياسة النقدية وأهمية العرض النقدي لجعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع إمكانات الاقتصاد الإنتاجية الحقيقة، وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال تحقيق المستوى العام للأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات مع التشغيل الكامل. وقد تناول دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر قامت فعلا بمواكبة هذه الاتجاهات الحديثة من خلال التحول نحو الإدارة النقدية غير المباشرة باعتماد أدوات نقدية غير مباشرة بالرغم من عدم فعالية بعض الأدوات كأداة معدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، غير انه تمكن بنك الجزائر باستعمال أداة معدل الاحتياطي الإجباري إلى جانب أداة استرجاع السيولة عن طريق المناقصات وأداة تسهيلات الودائع من التحكم بشكل فعلي في فائض السيولة مدعما بذلك الاستقرار النقدي[1].

5– دراسة حورية حمني بعنوان آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفاعليتها – دراسة حالة الجزائر– 2006.

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على مختلف آليات وأساليب الرقابة البنكية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية، وتقييم فعاليتها وواقع تطبيقها في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالرقابة الاحترازية والتي تعد احدث واهم أسلوب للرقابة المصرفي، تناولت دراسة حالة بنك الجزائر، توصلت الدراسة إلى انه، وبالرغم من مسايرة الأنظمة والقوانين التي تحكم تنظيم النشاط المصرفي للتطورات التي تعرفها الساحة المالية، إلا أن تطبيقها وفعاليتها

[1] اكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)**.مذكرة ماجستير (منشورة) تخصص نقود وبنوك جامعة الجزائر3 -2011

بقيا محدودين، نظرا لنقص استقلالية كل من بنك الجزائر والبنوك التجارية، وتدخل أطراف أخرى في توجيه هذا النشاط، مما يعرقل تطبيق هذه القوانين بصرامة[1].

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:

1- دراسة ChaipornVithessonthi, Matthias O.Muller, Markus Schwaninger

Monetarypolicy Bank lending and corporateinvestment ,2017

هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل معمق للعلاقات بين السياسة النقدية للبنك المركزي والسياسة الائتمانية للبنوك التجارية، والسلوك الاستثماري للشركات. وركزت الدراسة على البلدان التي تدير سياستها النقدية في إطار استهداف التضخم، وذلك بتحليل بيانات ألمانيا، سويسرا، تايلاند، الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى:السياسة النقدية في أمريكا وألمانيا تؤثر على معدل إقراض البنوك، بينما السياسة النقدية في تايلاند تؤثر على معدل الإقراض في الأجل القصير،في حين أن السياسة النقدية في سويسرا غير فعالة على معدل إقراض البنوك في الأجل القصير، كما وجدت الدراسة أنتأثير معدل الإقراض على البنوك كان سلبيا على القروض[2].

[1] حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفاعليتها – دراسة حالة الجزائر–** مذكرة ماجستير (منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006.

[2] ChaipornVithessonthi, Matthias O.Muller, Markus Schwaninger, **Monetarypolicy Bank lending and corporateinvestment**, Internationale Review of financial analyses, N° 50, 2017

2- دراسة ليندة ميزي علاوة بعنوان

La Réserve obligatoire en Algérie. Essai d'introduction d'un système a taux différenciés[1].

ماجستير علوم اقتصادية، جامعة –بجاية سنة 2007

هدفت الدراسة إلى تقييم دور الاحتياطيات الإجبارية كوسيلة غير مباشرة في السياسة النقدية بصفة عامة والسياسة النقدية في الجزائر بصفة خاصة وذلك بمحاولة إدخال الاحتياطات الإجبارية بمعدلين، المعدل الموجه للاحتياطات المجمدة يكون اصغر أو منعدما. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة السياسة النقدية في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن هذا المعدل يدفع البنوك لجمع هذا النوع من الودائع، لانها لا تدفع عليها سعر فائدة ويمكنها استثمارها بسعر الفائدة السائد في السوق.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

تناول العديد من الباحثين في مجال النقود والبنوك دراسة موضوع إشراف البنك المركزي على تسيير السياسة النقدية في الدولة ومختلف الأدوات المستخدمة في الرقابة على نشاط البنوك التجارية، وتأتي الدراسة الحالية لتكمل سلسلة الدراسات السابقة ولتكون مرجع للدراسات المستقبلية بأذن الله.

[1] Lynda mizi , **La Réserve obligatoire en Algérie**. **Essai d'introduction d'un système a taux différenciés**, Magistere Monnaie, Finance et Globalisation, Université –Béjaia, 2007

الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة:

تشابهت الدراسات السابقة في ما بينها من حيث هدف البحث إذ أنها تناولت موضوع تأثير أدوات سياسة النقدية على مكونات العرض النقدي ومدى فعاليتها في تحيق الأهداف المسطرة من طرف السلطة النقدية المسؤولة على تسيير السياسة النقدية في البلد،وذلك بتحليل بيانات الاقتصاد او قياس مدى الارتباط بين المتغيرات. حيث اختلفت هذه الدراسات من حيث عينة الدراسة فمنها من قام بدراسة حالة البنك المركزي للدولة، وأخرى درست حالة الاقتصاد ككل، فيما خصصت دراسات أخرى لحالة الجهاز المصرفي للدولة، فيما تباينت النتائج المحصل عليها بعد البحث والتحليل بين أدوات فعالة وناجحة في التأثير على النشاط الاقتصادي، في حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم فعالية هذه الأدوات.

الفرع الثاني: موقع الدراسة الحالية:

جاءت الدراسة الحالية كإضافة لسلسلة الدراسات السابقة في كونها تناولت تأثير أداتين من أدوات السياسة النقدية الكمية (معدل الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم) على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية في الجزائر فيما تناولت الدراسات السابقة كل الأدوات الرقابة الكمية والنوعية منها وتأثيرها على إحدى مكونات النقود، كما تختلف الدراسة الحالية في المنهج حيث اعتمدنا على دراسة كمية بتحليل المعطيات المتاحة والمستخرجة من النشرات الإحصائية لبنك الجزائر إضافة إلى قياس الأثر الناتج عن تغير متغيرات الدراسة، وهو نفس المنهج المعتمد في الدراسة الحالية، توصلت الدراسات الى تباين في فعالية السياسة النقدية في بلوغ اهدافها.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب النظري من الدراسة حيث تناولنا فيه عرض لأهمية الرقابة على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية باعتباره أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية تحت اشرف البنك المركزي المسؤول على الرقابة والإشراف، كما تم توضيح علاقة هذا الأخير مع البنوك التجارية لأنها جزء من الجهاز المصرفي، وهي الجهة المانحة للائتمان، ثم تناولنا معدلي الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وذلك بتعريفهما والفعالية ثم كيفية تطبيقها من طرف البنك المركزي ومدى تأثيرها على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية وذلك لاختلاف الفعالية، فإذا أراد البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فانه يسمح للبنوك بالتوسع في منح الائتمان بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم، أما إذا كان يهدف إلى سياسة انكماشية فانه يقوم بتقييد الائتمان برفع المعدلين للتحكم في السيولة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقييد قدراتها على منح الائتمان، ثم تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة للدراسة وذلك في حدود اطلاعنا حيث تشابهت واختلفت مع الدراسة الحالية في العديد من النقاط، ثم ناقشنا الدراسات في ما بينها من حيث التشابه والاختلاف وأخيرا موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث الهدف، الأداة، العينة، والنتائج.

الفصل الثـاني

الدراسة التطبيقية لفعالية معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم في ضبط حجم الائتمان

تمهيد:

كما هو معروف أن الجزائر هي من الدول السائرة في طريق النمو والتي تسعى إلى تطوير وتحسين اقتصادها، فقبل سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية مطبقة في الجزائر حتى صدور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 ابريل 1990 الذي أعطى لبنك الجزائر صلاحيات إدارة السياسة النقدية وتسيير النقد والائتمان من اجل تحقيق الأهداف المسطرة، وتعتبر عملية إدارة الائتمان المصرفي ومراقبته ومتابعة استخدامه موضوعا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية لذلك سعت السلطات النقدية إلى تنظيم الائتمان ومراقبة استخدامه داخل الاقتصاد الوطني كجزء من السياسة النقدية للدولة.

نتطرق في هذا الفصل لدراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري من حيث مدى تأثير السياسات النقدية الكمية المطبقة (والمتمثلة في معدل الاحتياطي الإجباري وسعر إعادة الخصم) على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول التعريف بالعينة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فيتناول دراسة وتحليل تطور معدلات الاحتياطي الإجباري وإعادة الخصم ومدى تأثيرهما على حجم الائتمان في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2018.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة:

في هذا المبحث سوف نقوم بالدراسة التطبيقية على تأثير معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية العاملة في الجزائر وذلك بتقديم بنك الجزائر والبنوك التجارية، ثم الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة وكذا التحليل الإحصائي والارتباطي لها باستخدام برنامج 09 EVIEWS.ثم تقديم نتائج الدراسة ومناقشتها.

المطلب الأول: عينة وأداة الدراسة:

في دراستنا لأثر تغير معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان، سلطنا الضوء على بنك الجزائر والبنوك التجارية (الوطنية والأجنبية) العاملة في الجزائر، أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة سوف نستخدم تطور أداتي معدل الاحتياطي القانوني وكدا معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1994-2018.

الفرع الأول: منهجية وأداة الدراسة

خلال الدراسة الحالية تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بوصف كل من الاحتياطي وإعادة الخصم، فيما تم إتباع أسلوب التحليل والقياس في الجانب التطبيقي، التحليل باستخدام الجداول والرسوم البيانية وتحليل المعطيات والبيانات المتاحة من اجل الوصول إلى النتائج، ثم انتهاج الدراسة القياسية لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام إحدى أدوات الاقتصاد القياسي المتمثل في اختبار التكامل المشترك وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS إصدار09 وكذلك مخرجات البرنامج EXCEL إصدار 07.

الفرع الثاني: عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في البنك المركزي (بنك الجزائر) والبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

1-بنك الجزائر:

يعرف القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض البنك المركزي في مادته التاسعة على انه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلال المالي" ومند صدور هذا القانون لأول مرة في 1990، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر.

يتبع بنك الجزائر قواعد المحاسبة التجارية، وعلى هذا الأساس فهو لا يخضع لرقابة مجلس المحاسبة ولا إلى القيد بالسجل التجاري، كما يعفى من الخضوع إلى جميع الضرائب، والحقوق، والرسوم والأعباء الضريبية مهما

كانت طبيعتها وذلك على كل العمليات المتصلة بنشاطاته، تعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة ويمكن له فتح فروع أو وكالات في كل المدن كلما رأى ذلك ضروريا، ويسير بنك الجزائر جهازين هما المحافظ ومجلس الإدارة[1].

وللبنك المركزي الجزائري امتياز إصدار العملة وهو المسؤول عن التداول النقدي (أي حجم النقود وسرعتها في التداول) والسياسة النقدية والغطاء النقدي، وهو الذي يشتري ويحتفظ بالذهب والعملات الأجنبية، والبنك المركزي هو المسوؤل عن توزيع الائتمان وتقرير شروطه والمراقبة عليه (عن طريق سياسات تغيير سعر الفائدة، وتغيير النسب القانونية للاحتياطي النقدي للبنوك، وعمليات السوق المفتوح)، وهو بنك البنوك والمقرض الأخير للنظام الائتماني، وبه تتم تسوية حقوق ديون البنوك فيما بينها عن طريق المقاصة.

كما أنه يعتبر بنك الدولة إذ يقدم لها الإمدادات (سلف، ضمانات، خصم، ....الخ)، والاستشارات فيما يخص الوضع المالي للدولة والنمو الاقتصادي للبلاد، وهو الرقيب على التحويل الخارجي، كما انه المسؤول عن ميزان المدفوعات[2].

2-البنوك التجارية:

البنك التجاري هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى[3].

لقد خول الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض للبنوك التجارية القيام بالعمليات المصرفية والمتمثلة أساسا في تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإداراتها إضافة إلى قيامها بجميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها، بمراعاة هيكلها الأصلي، تعد هذه البنوك بمثابة بنوك ودائع، حيث تم إنشاؤها على أساس تخصيص أنشطتها.

ويشتغل في الجزائر 20 بنكا تجاريا تنقسم بين العمومي الخاص ونذكرها كما يلي[4]:

- البنك الوطني الجزائري BNA
- بنك الجزائر الخارجيBEA
- بنك التنمية المحليةBDL

[1] طاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 351.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2011، ص 58

[3] رابح شيلق، **مطبوعة بيداغوجية خاصة بمقياس اقتصاد بنكي**، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019-2020، ص 8.

[4] https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales.pdf.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR
- القرض الشعبي الجزائريCPA
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP Banque
- بنك بركة الجزائرBanque AL Baraka D'algerie
- المؤسسة المصرفية العربية الجزائرBank ABC
- البنك العربي الجزائرArab Bank Algeria
- بنك الخليج الجزائرGulf Bank Algeria
- تراست بنك الجزائرTrustBankAlgeria
- بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائرHBTF-Algeria
- بنك السلام الجزائرAlsalamBank
- سيتي بنك الجزائرCitiBank N.A.Algeria
- اتش ا سبي سي الجزائرHSBC Algerie
- بنك ناتكسيس الجزائرNataxisAlgerie
- سوسيتيه جنرال الجزائرSocieteGeneraleAlgerie
- باريباز الجزائرBNP Paribas El Djazair
- قرض الفلاحة وبنك المؤسسات الاستثماريةCA-CIBAlgerie
- فرانس بنك الجزائر-Fransbank-El Djazair

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في بيانات مستخرجة من إحصائيات بنك الجزائر لعدة سنوات إضافة إلى معطيات تم التحصل عليها من مقابلة شخصية لإطارات بنك الجزائر وكالة ورقلة.

الفرع الأول: المتغيرات المستقلة:

هي المتغيرات التي لها التأثير على المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة التي تربطهم ببعض، وتتمثل المتغيرات المستقلة التي سوف نشكل بها النموذج الإحصائي في معدل الاحتياطي القانوني ورمزنا له بـ X2 ومعدل إعادة الخصم ورمزنا له بـ X1 .

1-نسبة الاحتياطي القانوني

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر من الآليات القانونية التي استحدثها قانون النقد والقرض 10/90 في المادة 93 فقد حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض نسبة الاحتياطي القانوني بقيمة لا تتعدى 28% الا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، كما فوض لبنك الجزائر استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية، وفي 29 نوفمبر 1994 أصدرت التعليمة رقم 73-94 التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ مالية من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وفرضت هذه النسبة بـ 2.5% ثم بدا فيما بعد بالتزايد، وبعدها صدر النظام رقم 04-02 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني، حيث جاءت في المادة 02 منها ان وعاء الاحتياطي القانوني يشكل من الودائع بالدينار الجزائري مهما كانت طبيعتها، وحددت إجمالي الاحتياطي القانوني في المادة 03 منها 6.5% من الوعاء، تكون مدة التكوين الاحتياطي القانوني في مدة شهر ابتداء من يوم الخامس عشر من كل شهر وتنتهي في الرابع عشر من الشهر الموالي، كما يمكن فرض عقوبات في حالة النقص الكلي أو الجزئي للاحتياطي القانوني، وهي عبارة عن فائدة إجمالية تفوق فوائد الاحتياطي بنسبة تتراوح بين نقطتين وخمس نقاط، ويبلغ بنك الجزائر اللجنة المصرفية بكل نقص ملحوظ في تأسيس الاحتياطي القانوني، وكذا العقوبات المقررة[1].

يمتلك بنك الجزائر الإرادة المطلقة في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أن صفة الإطلاق هذه لا ينبغي أن تكون بدون ضوابط، فبنك الجزائر له مسؤوليات في النظام المالي والنقدي، فمن بين هذه المسؤوليات هو تقليص السيولة حتى لا تظهر بوادر التضخم، ولكن ليس حتى تخلق أزمة نقص السيولة في الاقتصاد الوطني[2]

2-سياسة سعر إعادة الخصم في الجزائر:

قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 كان بنك الجزائر يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، ولكن مند سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقروض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطية لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم[3].

---

[1] مرسلي محمد، **الالتزام الرقابي للبنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في القانون الخاص المعمق، جامعة تلمسان، 2015، ص 136.

[2] بركاني سوسن، **اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية**، مرجع سابق ص 107.

[3] دحماني امال ورشيد سالمي، **تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، ص 134.

تعتبر عملية إعادة تمويل البنوك آلية مهمة في إدارة السياسة الائتمانية حيث شرح قانون النقد والقرض 10/90 المواضيع التي تتم عليها إعادة الخصم في المواد من 69 إلى 72، لكن الأمر 11/30 لم يذكرها بصورة مباشرة وترك تحديد شروطها للنظام 03/16 المؤرخ في 28 جويلية 2016 [1]، الذي يهدف إلى تتميم النظام رقم 01/15 المؤرخ في 19 فيفري 2015 المتعلق بعمليات خصم السندات الخاصة في المواد 3 و4 و5 منه.

في كل الحالات يجب على البنوك المستفيدة من عمليات إعادة الخصم أن ترسل ملفات هذه القروض محل السندات إلى بنك الجزائر لدراستها والتحقق من قابلية إعادة خصمها[2].

الفرع الثاني:المتغير التابع:

وهو المتغير المراد دراسة سلوكه والمتمثل هنا في الائتمان المصرفي، ورمزنا له بالرمزY والمراد معرفة مدى تأثره بتغير المتغيرات المستقلة (معدل الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم).

ان القروض الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي كانت تتم برمجتها في إطار المخطط الوطني للقرض والذي يتم وضعه ضمن منطلق الانسجام مع المخطط الوطني، وقد تم إنشاء المخطط الوطني للقرض بموجب القانون 86-12 والمؤرخ في 19 اوت 1986 والمتعلق بنظام البنك والقرض، الذي يعتبر لوحة قيادة لضبط النشاط الاقتصادي عبر وسائل مالية، حيث يحدد الأهداف المطلوب تحقيقها[3].

وبعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 استعادت البنوك ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتقديم القروض وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد لمدته او لأشكاله، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها، وذلك عن طريق إلغاء السوق الائتمانية وإزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح من البنوك التجارية [4]،

المبحث الثاني:عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

يرتبط تحديد معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم بالظروف الاقتصادية السائدة وتوجه السياسة النقدية لبنك الجزائر سواء سياسة انكماشية أو توسعية. وباعتبار أن المعدلين يأخذان نفس الاتجاه، فإذا رفع بنك الجزائر المعدلين فهو يسعى إلى تقييد حجم الائتمان، في حين تخفيض المعدليين يهدف من ورائه إلى توسيع الائتمان.

[1] بركاني سوسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

[2] شيخ عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، ماجستير (منشورة) قانون اعمال، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 132.

[3] قادة عبد القادر، **متطلبات تاهيل البنوك العمومية الجزائرية**، ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009 ص 80.

[4] اسية محجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة – دراسة حالة الجزائر–** مذكرة ماجستير (منشورة) استراتجية مالية، جامعة قالمة، الجزائر، 2011.

المطلب الأول: تحليل تطور معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم في الجزائر 1994 – 2018:

تطور معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاعا وانخفاضا حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

الفرع الأول: تحليل تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر للفترة 1994–2018:

شهد معدل الاحتياطي القانوني تطورا سنويا مند تطبيقه في الجزائر بداية من 1994 إلى يومنا هذا وسنستعرض في الجدول الموالي تطورات المعدل خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 2018.

الجدول رقم 01-02: تطور معدل الاحتياطي القانوني 1994-2018

السنوات	المعدل %	السنوات	المعدل %
1994	2.5	**2007**	6.5
1995	2.5	**2008**	8
1996	2.5	**2009**	8
1997	2.5	**2010**	9
1998	2.5	**2011**	9
1999	2.5	**2012**	11
2000	2.5	**2013**	12
2001	3	**2014**	12
2002	4.25	**2015**	12
2003	6.25	**2016**	8
2004	6.5	**2017**	8
2005	6.5	**2018**	10
2006	6.5		

المصدر: من إعداد الطالبة حسب بيانات النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات **2008– 2018**.

الشكل رقم 01-02 تطور معدل الاحتياطي القانوني

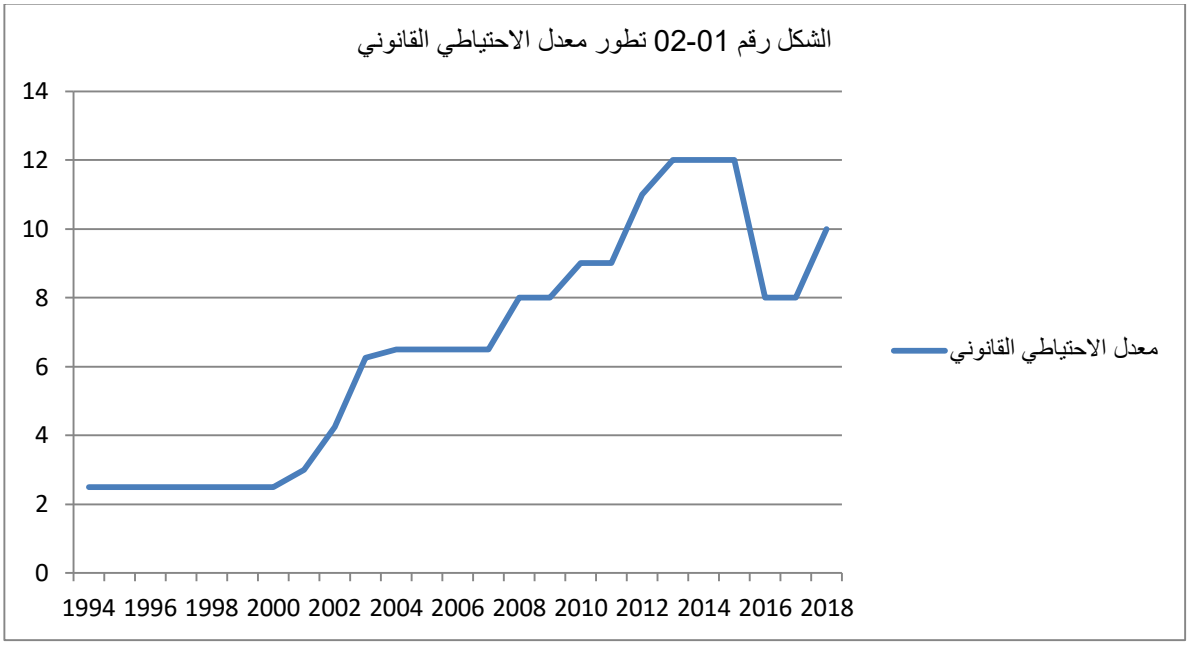

المصدر:من اعداد الطالبة حسب بيانات الجدول اعلاه

حتى أوائل عام 1994، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى [1]، لقد لجا بنك الجزائر المركزي في فرض احتياطي قانوني على البنوك التجارية مند نوفمبر 1994، حيث أصدرت التعليمة رقم 94/16 التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة لديها على شكل ودائع لدى البنك المركزي، كما حددت هذه التعليمة نسبة الاحتياطي القانوني بـ 2.5 % [2] من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الأجنبية، غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية افريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، إلا أنها تبقى الأداة الوحيدة والتقليدية في حوزة بنك الجزائر لكن الأمر 03-11 ألغى المادة 93 من القانون 90-10، ابتداء من افريل 2001 دخلت حيز التنفيذ والتي لا تختلف كيفياتها العملية عما هو معمول به في الدول الأخرى، لذلك نجد هذه المعدل انتقلت إلى 3% في فيفري 2001 وفقا للتعليمة رقم 01/01 [3]، ونظرا لوفرة السيولة لدى البنوك التجارية قام بنك الجزائر برفع هذه النسبة لتصل سنة 2002 إلى 6.25% وهذا ما دل على اعتماد بنك الجزائر لهذه الآلية كإحدى أهم أدوات السياسة النقدية في تلك الفترة، إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي القانوني بصورة مباشرة، لكن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة

[1] وليد بشيشي وسليم مجلخ، **اثر السياستان النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزئر للفترة 1990-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017، ص 78.

[2] ماجدة مدوخ، **تعزيز فعالية السياسة النقدية في الجزائر للتحكم في التضخم للفترة (2001-2014)**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 46، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 559.

[3] دحماني أمال ورشيد سالمي، **مرجع سابق**، ص 136

صادرة عنه سنة 2004[1]وذلك بهدف امتصاص فائض السيولة المصرفية، واستمر المعدل عند 6.25% لأربع سنوات متتالية إلى صدور التعليمة 07-13 المؤرخة في 24 سبتمبر 2007 تم تغيير النسبة إلى 8% لسنتي 2008 و2009 بموجب التعليمة رقم 09-03 المؤرخة في 25 فيفري 2009 ارتفع المعدل إلى 9% وذلك بسبب ارتفاع الفوائض النقدية لدى البنوك لارتفاع اسعار البترول مند سنة 2004، ثم ارتفعت النسبة إلى 11% بموجب التعليمة رقم 01-12 المؤرخة في 29 افريل 2012 للحد من التوسع النقدي ، وبموجب التعليمة رقم 02-13 المؤرخة في 23 افريل 2013 تم رفع نسبة الاحتياطي إلى 12%[2] نظرا لارتفاع السيولة لدى البنوك، ليبقى مستقرا إلى غاية 2015 وعام 2016 قام بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني الذي انتقل من 12%إلى 8% وذلك بسبب انخفاض السيولة نظرا لانخفاض اسعار النفط، ليبقى مستقرا في عام 2017 عند 8%[3]، حتى صدور التعليمة رقم 03-18 المؤرخة في 31 ماي 2018 تحدد معدل الاحتياطيات الإجبارية بـ 10% من وعاء الاحتياطات الإجبارية[4].

الفرع الثاني: تحليل تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 1994-2018:

لقد تم تعديل معدل إعادة الخصم تقريبا كل سنة منذ صدور قانون النقد والقرض وذلك لتحقيق أهداف البنك المركزي وفي الجدول الموالي سوف نستعرض تطورات معدل إعادة الخصم للفترة 1994-2018.

الجدول رقم 02-02: تطور معدل إعادة الخصم 1994-2018

تاريخ بداية التطبيق	تاريخ نهاية التطبيق	المعدل %
1991/10/01	1994/04/09	**11.5**
1994/04/10	1995/08/01	**15**
1995/08/02	1996/08/27	**14**
1996/08/28	1997/04/20	**13**
1997/04/21	1997/06/28	**12.5**
1997/06/29	1997/11/17	**12**
1997/11/18	1998/02/08	**11**
1998/02/09	1999/09/08	**9.5**
1999/09/09	2000/01/26	**8.5**

[1] زكريا خلف الله وعبد الوحيد صرارمة، **مرجع سابق**.

[2] حسين بن العارية وعبد السلام بلبالي، **تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 4، جامعة الوادي، الجزائر، 2017، ص 204.

[3] بركاني سوسن، **مرجع سابق**، ص 109.

[4] www.bank-of-algeria.dz

7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07
3.5	2017/05/01	2016/09/30
3.75	الى الان	2017/05/02

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات الدراسة

الشكل رقم: 02-02 تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر 19994-2018

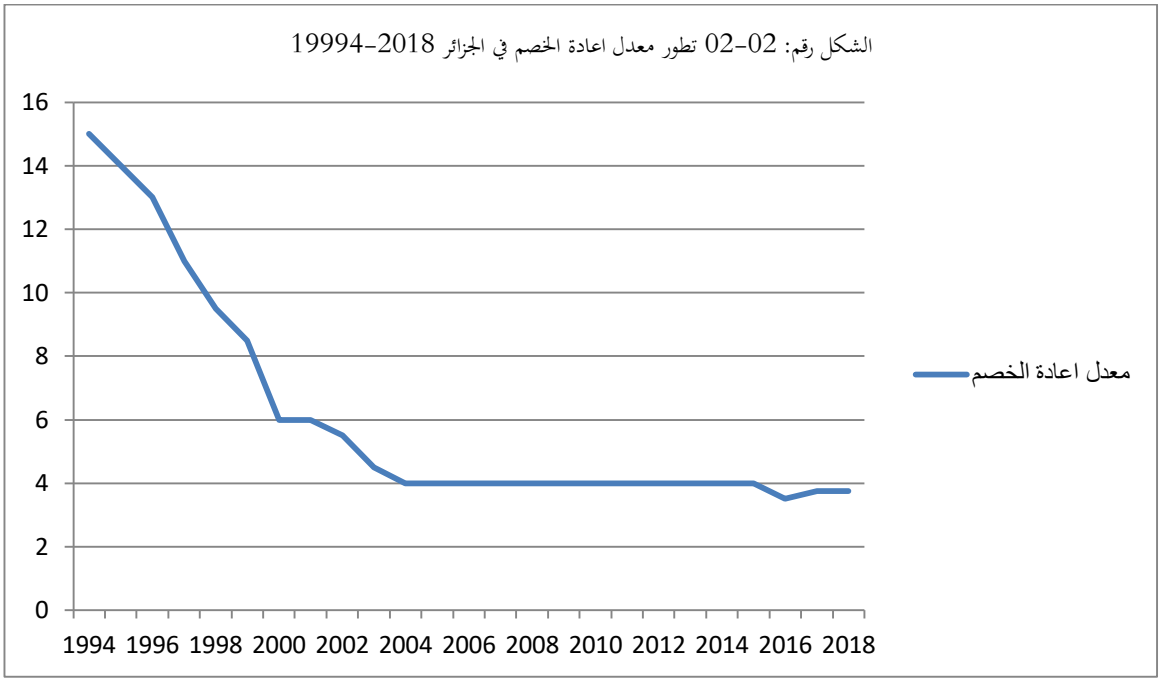

من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه

شكلت عملية إعادة الخصم خلال التسعينيات الأسلوب الأكثر استعملا لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة الائتمانية، حيث عرف هذا المعدل ارتفاعا من 10.5%سنة 1990 الى 15% سنة 1995[1]، ويرجع هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارم للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور أسعار الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة وذلك

[1] بقبق ليلى اسمهان وبورقعة سنوسي، **دور قناة القرض المصرفي في نقل اثر السياسة النقدية في اقتصادية الاستدانة–حالة الجزائر– دراسة قياسية 1990–2014**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة شلف، الجزائر، 2016، ص 13.

أن الفائدة الحقيقية كانت سلبية واقل من معدل التضخم مما افقد هذه الأداة فعاليتها[1]، انطلاقا من سنة 1995 عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا منظما حيث انتقل من 15% سنة 1995 إلى 14% سنة 1996 ، ليعرف بعدها عدة تخفيضات متتالية، ونلاحظ ان معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث كان في سنة 2000 يقدر بـ 7.5%لينخفض إلى 6.5%سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، ولكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين، وفي سنة 2002 استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض ليصل إلى 5.5% ، وانعدام في هذه السنة إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر[2].

استمر معدل الخصم في الانخفاض ليصبح 4.5% سنة 2003، استقر بعدها عند 4% بداية من 2004 إلى غاية نهاية 2015 كما أن تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة تمويل لدى البنك المركزي[3]،أما ابتداء من 02 أكتوبر 2016 تم تخفيض معدل إعادة الخصم من 4%إلى 3.5% وذلك إلى غاية افريل 2017 [4]، إلى غاية صدور التعليمة رقم 03-17 المؤرخة في 12 افريل2017 التي تحدد سعر إعادة الخصم ب 3.75% ودخلت هذه التعليمة حيز التنفيذ ابتداء من 02 ماي 2017[5].

المطلب الثاني: تطور حجم القروض في الجزائر للفترة 1994-2018:

تعد القروض الموجهة للاقتصاد أهم وسائل تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي ونقصد بها القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصادية غير الماليين.

الجدول رقم 03: تطور حجم القروض في الجزائر للفترة 1994-2018 **الوحدة**: مليار دينار جزائري

السنوات	حجم القروض	نسبة التغير%
1994	305.8	6.6
1995	565.6	8.5
1996	776.8	3.7

[1] فتيحة بن علية وصالح تومي، **تحليل وتقييم ادوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22،جامعة شلف، الجزائر، 2020، ص 55

[2] اكن لونيس، **مرجع سابق**، ص 190.

[3] فتيحة بن علية وصالح تومي، **مرجع سابق**، ص 55.

[4] بركاني سوسن، **مرجع سابق**، ص 106.

[5] انظر التعليمة رقم 03-17.

-9.4	731.1	1997
-0.9	731	1998
3.2	966.3	1999
0.2	993.05	2000
8.5	1078.4	2001
17.5	1266.8	2002
8.9	1380.2	2003
11.2	1534.8	2004
7.05	1779.8	2005
15.7	1905.4	2006
18.6	2203.7	2007
17.2	2614.1	2008
18.01	3085.1	2009
5.8	3266.7	2010
14.02	3726.5	2011
15.06	4287.6	2012
20.26	5156.3	2013
26.17	6504.6	2014
11.9	7277.2	2015
8.7	7909.9	2016
12.26	8880	1017
13.8	9976.3	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للبيانات من 2000-2018

- البيانات من 1994-1999 تم الحصول عليها من ارشيف بنك الجزائر وكالة ورقلة

شهدت القروض تذبذبات ملحوظة بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة من (1994-2018)، حيث بعد الشروع في الإصلاحات النقدية والمالية ابتداء من سنة 1990 أصبح بنك الجزائر يفرض شروط أكثر صرامة في إعادة تمويل البنوك التجارية بالسيولة، وطبق قواعد الحذر وشدد على الرقابة المصرفية حرصا منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير النقود على معدلات التضخم، وذلك بتحسين أدوات السياسة النقدية، وإدخال

معدل الاحتياطي القانوني سنة 1994 بنسبة 2.5% تطبق على كافة الودائع بالعملة الوطنية، ويهدف استعماله إلى مراقبة سيولة البنوك التجارية لتفادي مخاطر الائتمان، لذلك تعرض توسع كتلة الائتمان للتشنج، فقد انخفض معدلها من 8.2% سنة 1993 إلى 6.6% سنة 1994 بفضل تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي افريل 1994- مارس 1995 ثم برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 والإجراءات التي تبعتها من طرف بنك الجزائر، من خلال رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ابتداء من 10 افريل 1994 إلى أوت 1995 وهو أعلى معدل طبقه بنك الجزائر منذ 1972[1]، مع بقاء معدل الاحتياطي القانوني ثابتا خلال الفترة 1994-2000 عند 2.5%.

والملاحظ انه منذ نهاية 1996 وبداية 1997 عرفت القروض المصرفية استقرارا نسبيا بسبب وضع إجراءات بين البنوك والمؤسسات في إطار منح القروض وفي إطار تطهير المؤسسات العاجزة، وتخفيض معدل إعادة الخصم إلى 11%، ولان بنك الجزائر اتبع سياسة نقدية صارمة في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) أدى ذلك إلى انخفاض القروض المصرفية في سنة 2000 بنسبة 13.6% مقارنة بالسنة السابقة[2]، بعد الانخفاض الذي سجلته القروض المصرفية في سنة 2000 ارتفعت في سنة 2001 بنسبة 8.5%، ويتعلق هذا التطور بوجه الخصوص بالأثر الناجم عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية، كما تميز عام 2002 بانطلاقة جيدة للقروض المصرفية في نهاية العام، في مضمون ملائم لتحسن توزيع الموارد وهكذا، وصلت نسبة القروض المصرفية إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 28.4%في نفس العام مقابل 25.5% عام 2001 إذ أن عرض رؤوس الأموال القابلة للإقراض للاقتصاد التي كانت ممكنة مند عام 2000 قد ازدادت أكثر خلال عام 2002 [3]،وذلك مع استمر تخفيض معدل اعادة الخصم من طرف بنك الجزائر الى 5.5% سنة2002، ولامتصاص فائض السيولة قام بنك الجزائر برفع الاحتياطي القانوني لاول مرة منذ بداية تطبيقه من 2.5%إلى 4.5% في سنة 2002 و6.25% في سنة 2003 وهو ما أدى إلى انخفاض معدل نمو القروض المصرفية إلى 8.9% و11.2%في سنتي 2003 و2004 على التوالي مقارنة بسنة 2002 التي نمت فيها القروض المصرفية بنسبة 17.4%، مع تخفيض معدل اعادة الخصم الى 4% سنة 2003، ثم ارتفعت القروض المصرفية سنة 2005 بمعدل 15.9% ويعود ذلك إلى نمو فائض السيولة المصرفية اثر ارتفاع أسعار النفط، في حين انخفض معدل نمو القروض المصرفية في سنة 2006 حيث ارتفع بـ 7%، وتواصل ارتفاع أسعار النفط إلى غاية 2008 أدى ذلك

[1] طهراوي فريد وجوادي علي، **تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،الجلد 13، العدد 02، ص 262.

[2] هدى هذباء يونسي وماجدة مدوخ، **دور قناة الائتمان في تطور المستوى العام للاسعار في الجزائر 2000-2017**، مجلة الباحث، العدد 19، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019، ص 204. بتصرف.

[3] محمد لكصاسي، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت الى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية** والذي عقد في الدوحة بدولة قطر في 2003، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2004.

إلى ارتفاع الفوائض النقدية لدى البنوك سنة 2007 و2008 مما انجر عنه ارتفاع القروض المصرفية بنسبة 15.7% و18.6%على التوالي، ولمواجهة فائض السيولة المصرفية قام بنك الجزائر برفع الاحتياطي القانوني من 6.5%إلى 8% بداية من سنة 2008 ومع انخفاض أسعار النفط سنة 2009 على اثر الأزمة المالية انخفض فائض السيولة المصرفية بنسبة 19% لكن رغم ذلك ارتفعت القروض المصرفية بنسبة 18% ، ونتيجة للازمة المالية ورفع بنك الجزائر المعدل الاحتياطي القانوني إلى 9% ونمت القروض المصرفية بـ 5.8 % فقط في سنة 2010 ، وبداية من سنة 2011 إلى سنة 2014 عرفت القروض المصرفية نموا متزايدا حيث ارتفعت بنسبة 14.03% في سنة 2011 ويعود ذلك إلى تمديد فترات النضج للتمويلات المصرفية للقروض المتوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى ارتفاع القروض الموجهة للأسر ، وفي سنة 2012 ارتفعت القروض المصرفية بنسبة 15% عن 2011 رغم تخفيض معدل الاحتياطي القانوني إلى 11 % 2012 مع بقاء معدل إعادة الخصم ثابت عند 4%مند سنة 20013.

في سنتي 2013 و2014 ارتفعت القروض المصرفية بنسبة 20.26% و26.14% على التوالي وهي أعلى من المعدل المستهدف من قبل بنك الجزائر (14.5%-16.5%) رغم رفع معدل الاحتياطي القانوني الى 12%، وبذلك يمكن القول أن القروض المصرفية ساهمت في معدلات النمو الحقيقية بنسبة تفوق السنوات السابقة، في حين سجلت سنتي 2015 و2016 ارتفاع القروض المصرفية بنسبة 11.9% و8.7% على التوالي وهي اقل من معدلات النمو المسجلة خلال الفترة السابقة ويعود ذلك إلى تقلص السيولة المصرفية الناتجة عن تقلص ودائع قطاع المحروقات التي انهارت أسعارها حيث أدت إلى خلل على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية[1]، وبالرغم من انخفاض موارد البنوك جراء عجز المدفوعات الخارجية، واصلت القروض المصرفية ارتفاعها خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017 بوتيرة قدرها 9%مقابل 7.3% خلال نفس الفترة من سنة 2016، تطلبت وتيرة توسع القروض هذه في وضع انخفاض موارد البنوك لجوءها إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2017، واصل بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة من خلال عمليات إعادة الخصم القائمة منذ أوت 2016، وبغية توفير سيولة إضافية باشر بنك الجزائر في شهر أوت 2017 في تخفيض معدل الاحتياطي القانوني من 8% إلى 4% ، سمحت عمليات السياسة النقدية هذه بتعويض الانخفاض المتواصل في السيولة المصرفية، المرتبط بضعف أسعار البترول، وضمان بذلك نمو معتبر للقروض المصرفية، حيث بلغ هذا الأخير 12.3% [2]، في حين ارتفعت القروض المصرفية بنسبة 13.8% سنة 2018 مع بقاء معدل إعادة الخصم مستقرا عند 3.75% و رفع معدل الاحتياطي القانوني إلى 10%.

[1] هدى هذباء يونسي وماجدة مدوخ، **مرجع سابق**، ص 204، 205. بتصرف.

[2] محمد لوكال، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.

التفسير والتحليل:

من خلال ما سبق نستنتج انه بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 ظهرت معالم السياسة النقدية في الجزائر وبداية التوجه نحو استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية فاستخدم معدل الخصم لتقييد توسع منح الائتمان، اما معدل الاحتياطي القانوني فرغم بداية تطبيقه منذ سنة 1994 الا انه لم يطبق فعلا الا بداية من سنة 2001، وهذا ما يعكس اعتماد الجزائر على معدل إعادة الخصم في ضبط حجم الائتمان خلال الفترة 1994-2000 لان هدف السياسة النقدية في تلك المرحلة كان مكافحة التضخم وذلك بامتصاص فائض الطلب، وتزامن ذلك مع تطبيق الجزائر لبرنامج تثبيت الاقتصاد وبرنامج التعديل الهيكلي من اجل تحرير الاقتصاد، وبداية من 2001 كان التوجه الجديد للسياسة النقدية لبنك الجزائر نحو التوسع، وذلك باستمرار تخفيض معدل إعادة الخصم، لان البنوك التجارية أحجمت عن طلب إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بسبب فائض السيولة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم مستقر لمدة 12 سنة، واعتماد بنك الجزائر على الرفع المستمر لمعدل الاحتياطي القانوني لامتصاص فائض السيولة المصرفية والحد من التوسع الائتماني إلى غاية 2018، وبإدخال أدوات جديدة لسياسة النقدية تراجع دور معدل إعادة الخصم، في حين بقي الاعتماد على معدل الاحتياطي القانوني مع الأدوات الغير المباشرة الأخرى من طرف بنك الجزائر، وفي الأخير نستخلص أن معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم كان لهما التأثير الغير مباشر على حجم الائتمان الممنوح ولكن فعاليتها لوحدها ليست كافية لدرجة تحقيق الأهداف، اي تبقى فعاليتها مرتبطة بأدوات أخرى وعوامل اقتصادية ومالية أخرى.

المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان في الجزائر:

من أجل تدعيم النتائج المتوصل إليها في المطلب الأول، حاولنا في هذا المطلب قياس طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة، باستعمال النماذج القياسية، حيث قمنا أولا بتقدير العلاقة باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد إلا أننا واجهنا وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الرابعة أو اكثر، إضافة إلى مشكل التعدد الخطي(أنظر الملحق رقم 1)، ومن أجل نمذجة البيانات بشكل أفضل استخدمنا منهجية التكامل المشترك .

الفرع الأول: عرض نتائج الدراسة القياسية:

نحاول في هذا الفرع دراسة العلاقة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إضافة إلى تقدير النموذج الذي يوضح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

أولا–قياس الارتباط الخطي:

يوضح الجدول أدناه معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات.

جدول رقم 2–4 :معاملات الارتباط الخطي

Correlation			
	Y	X1	X2
Y	1.000000	-0.559583	0.766821
X1	-0.559583	1.000000	-0.732931
X2	0.766821	-0.732931	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن $r_{yx1} = -0.55$ وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين حجم القروض و معدل اعادة الخصم، كما نلاحظ $r_{yx2} = 0.76$ وهذا يدل على وجود علاقة قوية و طردية بين حجم القروض و معدل الاحتياطي القانوني، مما يعني أن هناك ارتباط بين كل من معدل اعادة الخصم و معدل الاحتياطي القانوني من جهة و حجم القروض من جهة أخرى.

ثانيا–منهجية التكامل المشترك.

يتطلب بناءالنموذج مايلي:

- أنت كون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة،أي لاتحوي جذر الوحدة.
- تحديد عدد مددا لإبطاء الزمني التي ستُعتمد في النموذج.
- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات

1–اختبار إستقرارية السلاسل:

من خلال نتائج اختبار الاستقرارية الموضحة في الملحق 2، نلاحظ أن سلسلة حجم القروض استقرت عند الفرق من الدرجة الثالثة، و كذلك الأمر بالنسبة لسلسلة معدل إعادة الخصم، فهما متكاملان من الدرجة الثالثة و عليه يوجد تكامل مشترك بينهما، أما سلسلة معدل الاحتياطي القانوني فاستقرت عند الفرق الثاني اذا هي متكاملة من الدرجة الثانية.

اذا درجة تكامل السلاسل (Y,X1,X2) هي (3,3,2) و عليه الطريقة الملائمة للنمذجة هي **نماذج VAR**.

2-تحديد درجة التأخير:

درجة التأخير المناسبة لتقدير النموذج هي الدرجة المقابلة لأقل قيمة لمعياريAkaike و Schwarz ، و من خلال معطيات الجدول الموضح في الملحق رقم 4، نجد أن درجة التأخير المناسبة هي 2.

3-اختبار جرانجر(Granger) للسببية:

نقوم هنا باختبار العلاقة السببية بين حجم القروض كمتغير تابع وكل من معدل إعادة الخصم(X_1) ومعدل الاحتياطي القانوني (X_2)، حيث يوضح الجدول أدناه نتائج اختبار العلاقة السببية بين حجم القروض و معدل إعادة الخصم.

جدول رقم 2-5: اختبار جرانجر(Granger) للسببية بين Y وX_1.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/15/20 Time: 13:35
Sample: 1994 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDY does not Granger Cause DDX1	21	0.33810	0.7181
DDX1 does not Granger Cause DDY		0.22598	0.8002

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من الجدول اعلاه لدينا

- Prob=0.71>0.05وعليه نقبل فرضية العدم أي أن DDY لا تسبب DDX1.
- Prob=0.80>0.05 وعليه نقبل فرضية العدم أي أن DDX1 لا تسبب DDY.

مما يعني عدم وجود علاقة سببية بين Y وX_1.

جدول رقم 2-6: اختبار جرانجر(Granger) للسببية بين Y وX_2.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/15/20 Time: 13:38
Sample: 1994 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDY does not Granger Cause DX2	21	13.8749	0.0003
DX2 does not Granger Cause DDY		1.93432	0.1769

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن:

- Prob=0.0003<0.05 وعلي نرفض فرضية العدم أي أن DDY تسبب DX2.
- Prob=0.80>0.05 وعلي نقبل فرضية العدم أي أن DX2 لا تسبب DDY.

مما يعني عدم وجود علاقة سببية بين Y وX_2.

4- تقدير النموذج :

باستعمال نموذج VAR وبالاعتماد على برنامج eviews، تم تقدير العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، و تتضح هذه العلاقة من خلال المعادلات التالية:

Equation: DDY = C(1)*DDY(-1) + C(2)*DDY(-2) + C(3)*DDX1(-1) + C(4)*DDX1(-2) + C(5)*DX2(-1) + C(6)*DX2(-2) + C(7)
Observations: 21

R-squared	0.423899	Mean dependent var	54.38095
Adjusted R-squared	0.176999	S.D. dependent var	235.1129
S.E. of regression	213.2931	Sum squared resid	636915.1
Durbin-Watson stat	1.926539		

Equation: DDX1 = C(8)*DDY(-1) + C(9)*DDY(-2) + C(10)*DDX1(-1) + C(11)*DDX1(-2) + C(12)*DX2(-1) + C(13)*DX2(-2) + C(14)
Observations: 21

R-squared	0.564609	Mean dependent var	0.095238
Adjusted R-squared	0.378013	S.D. dependent var	0.730908
S.E. of regression	0.576439	Sum squared resid	4.651944
Durbin-Watson stat	2.130880		

Equation: DX2 = C(15)*DDY(-1) + C(16)*DDY(-2) + C(17)*DDX1(-1) + C(18)*DDX1(-2) + C(19)*DX2(-1) + C(20)*DX2(-2) + C(21)
Observations: 21

R-squared	0.753448	Mean dependent var	0.357143
Adjusted R-squared	0.647782	S.D. dependent var	1.253922
S.E. of regression	0.744177	Sum squared resid	7.753194
Durbin-Watson stat	2.016303		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

حيث توضح لنا المعادلة الأولى طبيعة العلاقة بين حجم القروض(Y)بصفته المتغير التابع، ومعدلات إعادة الخصم (X_1) والاحتياطي القانوني (X_2) باعتبارها المتغيرات المفسرة، ونلاحظ هنا صحة هذا النموذج للتفسير من خلال قيمة معامل التحديد التي بلغت 42 % وهي نسبة مقبولة، إضافة إلى عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي

للأخطاء، كما نلاحظ من خلال هذه المعادلة أن تأثير التغيرات في معدلات إعادة الخصم والاحتياطي القانوني على حجم القروض، لا يكون بشكل مباشر وفي نفس الفترة بل إن هذا الأثر يظهر متأخرا بسنة أو سنتين.

ومن خلال قيم معاملات المتغيرات المفسرة الموضحة في الملحق رقم 3،نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين حجم القروض و كل من معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني لفترتين سابقتين، إلا أن هذه العلاقة ليست دالة إحصائيا.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية.

بعد عرض النتائج الإحصائية والقياسية للدراسة، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير ومناقشة هذه النتائج ومدى إثباتها لصحة فرضيات الدراسة من عدمه.

انطلاقا من نتائج الدراسة القياسية يمكن ان نستنتج عدم وجود تأثير مباشر للأدوات النقدية الكمية المطبقة من قبل بنك الجزائر على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، حيث تعتبر الأدوات المدروسة الأكثر تطبيقا من طرف بنك الجزائر في ظل ضعف اللجوء لسياسة السوق المفتوحة، فرغم وجود ارتباط بين هذه الأدوات و حجم الائتمان الممنوح، إلا أن العلاقة بينهما ليس لها دلالة إحصائية ما يعني عدم وجود أثر لمعدلات الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم على حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، ويمكن تفسير ذلك بضعف فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في التحكم في الائتمان بسبب قلة لجوء البنوك للسوق النقدي من خلال إعادة الخصم إضافة إلى عدم وجود سياسة ائتمانية واضحة لدى أغلبية البنوك، كما يمكن أن نستنتج أن حجم القروض الممنوحة من طرف هذه البنوك يرتبط بعوامل أخرى أبرزها العوامل السياسية خاصة فيما يتعلق بالبنوك العمومية، وهذا في ظل انخفاض حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك الخاصة.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية التي كانت من اجل تحديد العلاقة بين الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم من جهة و بين حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية العاملة في الجزائر من جهة أخرى حيث كانت هذه الأخيرة هي العينة المدروسة في البحث، حيث بدءا الدراسة بتقديم تعريف لمتغيرات الدراسة (معدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم، حجم الائتمان) ثم تطورها خلال فترة الدراسة 1994-2018 واستخدامنا الجداول والمنحنيات البيانية لتحليل البيانات والمعطيات لتحديد مدى استجابة حجم الائتمان لتغيير المعدلين، ثم قدمنا الطريقة القياسية المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في التكامل المشترك، وذلك بالتطرق أولا إلى قائمة البنوك عينة الدراسة إضافة إلى بنك الجزائر بصفته المتحكم في السياسة النقدية، ثم توضيح المنهجية المتبعة في الجانبين النظري والتطبيقي مع الأداة المستخدمة لتقدير العلاقة، وبدراسة إحصائية قياسية لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، قمنا بالتحليل والمناقشة باستخدام برنامج EVIEWS 09 ، ثم أخيرا مناقشة النتائج.

الخـــــاتـمـــة

خاتمة:

استهدف بحثنا الإجابة على الإشكالية التالية هل تؤثر التغيرات في معدلات الاحتياطي القانوني و إعادة الخصم المطبقة في بنك الجزائر، على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية خلال الفترة ما بين 1994-2018؟ ومحاولة لتحقيق هذا الهدف تم ، تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، إضافة إلى عرض ومناقشة عدد من الدراسات السابقة التي عالجت مواضيع السياسة النقدية، أما في الفصل الثاني فقد تضمن دراسة حالة للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة ما بين 1994-2018، من خلال تحليل تطور كل من معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم و مدى تأثيرهما على حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية.

- **نتائج الدراسة:** استنادا إلى ما تم عرضه في جانبي الدراسة النظري والتطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:
- يستجيب حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية في الجزائر، بشكل ضعيف للتغيرات في معدلات الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، حيث تظهر هذه الاستجابة على المدى المتوسط، مما يعني عدم فعالية هذه الأدوات في ضبط الائتمان، وينفي هذا صحة الفرضية الأولى.
- يتأثر حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية في الجزائر بعوامل أخرى أكثر من تأثره بالأدوات الكمية للسياسة النقدية.
- لا يوجد أثر مباشر لمعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية في الجزائر، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- لا يوجد أثر مباشر لمعدل الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية في الجزائر، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

أفاق الدراسة:

- مدى مساهمة أدوات السياسة النقدية الكمية في ضبط حجم القروض المصرفية.
- دور أدوات السياسة النقدية في الحد من التضخم.
- فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

اولا: الكتب:

1- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2008.

2- حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.

3- خليل عبد القادر ، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 02، 2014.

4- زكريا الدوري ويسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية** ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن، الطبعة العربية، 2013 .

5- الصيرفي محمد ، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة 01، 2007.

6- ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.

7- القزويني شاكر ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2011.

8- لطرش الطاهر ، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.

9- محمد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،مصر، 2015.

10- ميراندا زغلول رزق، **النقود والبنوك**، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، 2008-2009.

ثانيا: المجلات:

11- أسماء خضير يا س و احمد صبحي جميل، **اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة (2004-2013)** ،مجلة الدنانير،العدد التاسع، العراق، 2016.

12- بشيشي وليد وسليم مجلخ، **اثر السياستان النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017.

13- بقبق ليلى اسمهان وبورقعة سنوسي، **دور قناة القرض المصرفي في نقل اثر السياسة النقدية في اقتصادية الاستدانة-حالة الجزائر- دراسة قياسية 1990-2014**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة شلف، الجزائر، 2016.

14- بن العارية حسين وعبد السلام بلبالي، **تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 4، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.

15- بن علية فتيحة وصالح تومي، **تحليل وتقييم ادوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22،جامعة شلف، الجزائر، 2020.

16- دحماني أمال و رشيد سالمي، **تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر (2000-2017)**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02 ، العدد 03، 2019.

17- زكريا خلف الله وعبد الحميد صرارمة، **فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتجية استهداف التضخم**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 04، العدد، 02، 2018.

18- طهراوي فريد وجوادي علي، **تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،المجلد 13، العدد 02، 2016.

19- عامر يوسف العتوم وعماد رفيق بركات، **الرقابة المصرفية الكمية تقدير اقتصادي إسلامي**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية،جامعة آل بيت، الأردن، المجلد 10 العدد 02، 2014

20- مدوخ ماجدة ، **تعزيز فعالية السياسة النقدية في الجزائر للتحكم في التضخم للفترة (2001-2014)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

21- هدى هذباء يونسي وماجدة مدوخ، **دور قناة الائتمان في تطور المستوى العام للاسعار في الجزائر 2000-2017**، مجلة الباحث، العدد 19، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

22- شيخ عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، ماجستير قانون أعمال، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

23- اكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**.ماجستير نقود وبنوك جامعة الجزائر3 -2011.

24- بركاني سوسن **اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، 2019**.دراسة قياسية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015 دكتوراه بنوك وتأمينات جامعة ورقلة، الجزائر، 2019.

25- حمني حورية ، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفاعليتها – دراسة حالة الجزائر-** ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006.

26- ديش فاطيمة الزهرة، **دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية- دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو-** رسالة دكتوراه نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.

27- قادة عبد القادر، **متطلبات تاهيل البنوك العمومية الجزائرية**، ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.

28- قطماوي بانا ، **اثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي –دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري-** رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2016.

29- محجوب اسية ، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة – دراسة حالة الجزائر-** ماجستير إستراتجية مالية، جامعة قالمة، الجزائر، 2011.

30- محمد يوسف الفكي، **تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان– دراسة حالة بنك السودان المركزي (2009–2014)**، ماجستير في الاقتصاد التطبيقي جامعة السودان، 2015.

31- مرسلي محمد، **الالتزام الرقابي للبنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية**، ماجستير في القانون الخاص المعمق، جامعة تلمسان، 2015.

32- رابح شيلق، **مطبوعة بيداغوجية خاصة بمقياس اقتصاد بنكي**، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019-2020

المداخلات:

33- محمد لكصاسي، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت الى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية** والذي عقد في الدوحة بدولة قطر في 2003، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2004.

34- محمد لوكال، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.

35- الموقع الالكتروني لبنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz

المراجع الأجنبية:

1- ChaipornVithessonthi, Matthias O.Muller, Markus Schwaninger, **Monetarypolicy Bank lending and corporateinvestment**, Internationale Review of financial analyses, N° 50, 2017

2- Lynda mizi , **La Réserve obligatoire en Algérie**. **Essai d'introduction d'un système a taux différenciés**, Magistere Monnaie, Finance et Globalisation, Université –Béjaia, 2007

الـفـهـرس

الإهداء V
الشكر والعرفان VI
الملخص VII
قائمة المحتويات VIII
قائمة الجداول X
قائمة الأشكال X
قائمة الملاحق X
المقدمة العامة ..... ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
تمهيد 2
المبحث الأول: الرقابة على الائتمان باستعمال نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم 3
المطلب الأول: أهمية الرقابة على الائتمان وأدواتها 3
المطلب الثاني: آلية تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني وأثرها على حجم الائتمان5
المطلب الثالث: آلية تطبيق سعر إعادة الخصم وأثره على حجم الائتمان 7

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها 10
المطلب الأول: الدراسات السابقة 10
المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية منها 14
خلاصة الفصل الأول 16
الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لفعالية معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم في ضبط حجم الائتمان
تـمهيد 18
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة.....19
المطلب الأول: عينة وأداة الدراسة 19
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة 21
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج 23
المطلب الأول: تحليل تطور معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم .24
المطلب الثاني: تطور حجم القروض في الجزائر للفترة 1994-2018 28
المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم على حجم الائتمان في الجزائر 32
خلاصة الفصل الثاني 37
الخاتمة 39
قائمة المراجع 40
الفهرس 45
قائمة الملاحق 47

الـمـلاحـق

الملحق رقم 1 نتائج نمذجة النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 09/12/20 Time: 22:34
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1142.703	1989.161	-0.574465	0.5715
X1	4.236618	161.3570	0.026256	0.9793
X2	651.3820	170.0102	3.831428	0.0009

R-squared	0.588028	Mean dependent var	3156.122
Adjusted R-squared	0.550576	S.D. dependent var	2855.960
S.E. of regression	1914.609	Akaike info criterion	18.06458
Sum squared resid	80646024	Schwarz criterion	18.21085
Log likelihood	-222.8073	Hannan-Quinn criter.	18.10515
F-statistic	15.70085	Durbin-Watson stat	0.218996
Prob(F-statistic)	0.000058		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	27.28435	Prob. F(4,18)	0.0000
Obs*R-squared	21.46052	Prob. Chi-Square(4)	0.0003

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 09/16/20 Time: 16:19
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	132.7220	846.1856	0.156847	0.8771
X1	1.258647	67.23470	0.018720	0.9853
X2	-56.92457	86.41159	-0.658761	0.5184
RESID(-1)	1.193391	0.244859	4.873787	0.0001
RESID(-2)	0.012303	0.363119	0.033881	0.9733
RESID(-3)	-0.665773	0.482665	-1.379370	0.1847
RESID(-4)	-0.190063	0.446631	-0.425548	0.6755

R-squared	0.858421	Mean dependent var	8.00E-13
Adjusted R-squared	0.811228	S.D. dependent var	1833.099
S.E. of regression	796.4432	Akaike info criterion	16.42968
Sum squared resid	11417792	Schwarz criterion	16.77097
Log likelihood	-198.3711	Hannan-Quinn criter.	16.52434
F-statistic	18.18957	Durbin-Watson stat	1.789256
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق 2 دراسة استقرارية السلاسل (اختبارLjung-Box):

Correlogram of Y

Date: 09/15/20 Time: 10:06
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.842	0.842	19.957	0.000
		2	0.697	-0.043	34.213	0.000
		3	0.564	-0.043	43.957	0.000
		4	0.427	-0.094	49.817	0.000
		5	0.295	-0.080	52.749	0.000
		6	0.195	0.013	54.105	0.000
		7	0.112	-0.023	54.577	0.000
		8	0.038	-0.040	54.635	0.000
		9	-0.027	-0.047	54.665	0.000
		10	-0.094	-0.086	55.061	0.000
		11	-0.151	-0.042	56.157	0.000
		12	-0.196	-0.034	58.154	0.000

Correlogram of D(Y)

Date: 09/15/20 Time: 10:08
Sample: 1994 2018
Included observations: 24

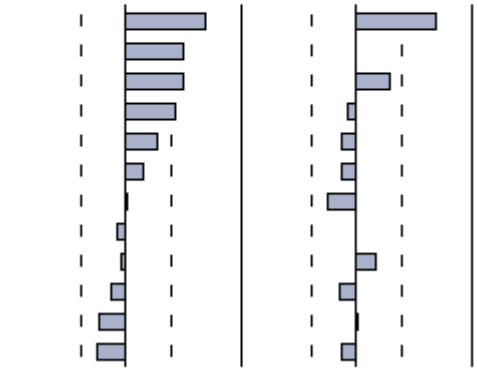

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.727	0.727	14.334	0.000
2	0.525	-0.006	22.165	0.000
3	0.526	0.310	30.392	0.000
4	0.456	-0.077	36.882	0.000
5	0.294	-0.132	39.718	0.000
6	0.169	-0.120	40.703	0.000
7	0.019	-0.258	40.716	0.000
8	-0.073	-0.006	40.922	0.000
9	-0.038	0.182	40.983	0.000
10	-0.128	-0.148	41.711	0.000
11	-0.232	0.018	44.289	0.000
12	-0.250	-0.116	47.527	0.000

Correlogram of D(Y,2)

Date: 09/15/20 Time: 10:11
Sample: 1994 2018
Included observations: 23

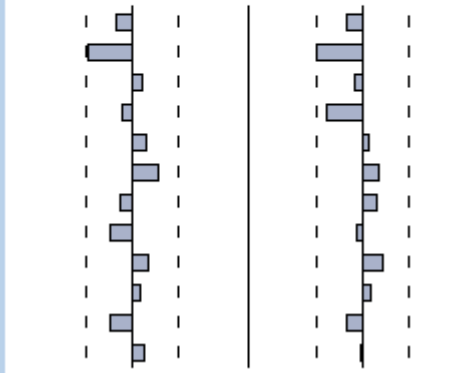

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.146	-0.146	0.5597	0.454
2	-0.392	-0.423	4.7777	0.092
3	0.085	-0.073	4.9872	0.173
4	-0.098	-0.326	5.2787	0.260
5	0.123	0.056	5.7607	0.330
6	0.228	0.137	7.5138	0.276
7	-0.100	0.125	7.8722	0.344
8	-0.191	-0.052	9.2680	0.320
9	0.145	0.180	10.130	0.340
10	0.068	0.072	10.337	0.411
11	-0.195	-0.150	12.151	0.352
12	0.100	-0.012	12.677	0.393

Correlogram of X1

Date: 09/15/20 Time: 10:12
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

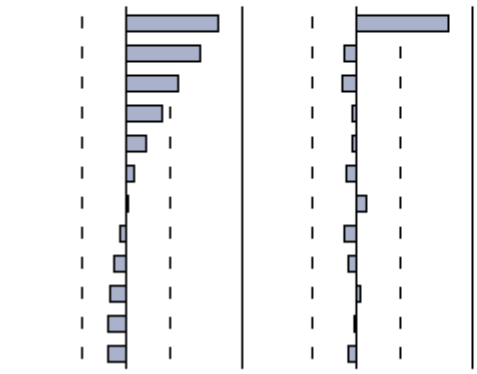

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.832	0.832	19.462	0.000
2	0.657	-0.113	32.140	0.000
3	0.475	-0.131	39.056	0.000
4	0.320	-0.030	42.352	0.000
5	0.188	-0.045	43.548	0.000
6	0.068	-0.084	43.711	0.000
7	0.010	0.093	43.714	0.000
8	-0.057	-0.112	43.842	0.000
9	-0.113	-0.066	44.384	0.000
10	-0.142	0.033	45.294	0.000
11	-0.156	-0.019	46.474	0.000
12	-0.171	-0.072	47.986	0.000

Correlogram of D(X1)

Date: 09/15/20 Time: 10:13
Sample: 1994 2018
Included observations: 24

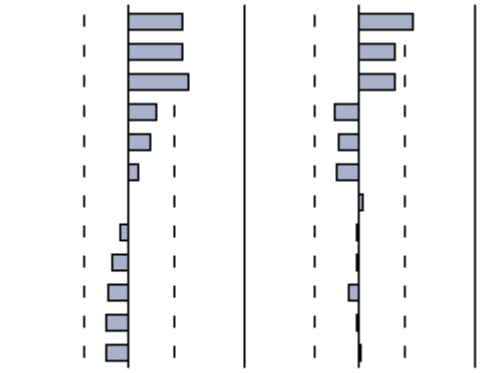

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.486	0.486	6.4072	0.011
2	0.487	0.328	13.121	0.001
3	0.545	0.332	21.943	0.000
4	0.253	-0.221	23.936	0.000
5	0.190	-0.185	25.126	0.000
6	0.083	-0.204	25.363	0.000
7	0.002	0.025	25.363	0.001
8	-0.080	-0.018	25.611	0.001
9	-0.142	-0.014	26.452	0.002
10	-0.183	-0.090	27.937	0.002
11	-0.201	-0.021	29.872	0.002
12	-0.198	0.011	31.915	0.001

Correlogram of D(X1,2)

Date: 09/15/20 Time: 10:14
Sample: 1994 2018
Included observations: 23

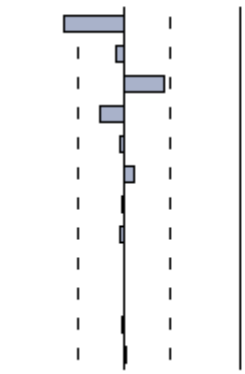

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.538	-0.538	7.5730	0.006
2	-0.080	-0.520	7.7474	0.021
3	0.353	0.015	11.334	0.010
4	-0.216	0.074	12.741	0.013
5	-0.031	0.011	12.772	0.026
6	0.084	-0.115	13.008	0.043
7	-0.024	-0.059	13.029	0.071
8	-0.047	-0.047	13.115	0.108
9	-0.003	-0.099	13.115	0.157
10	-0.002	-0.162	13.115	0.217
11	-0.023	-0.166	13.140	0.284
12	0.009	-0.105	13.144	0.359

Correlogram of X2

Date: 09/15/20 Time: 10:16
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

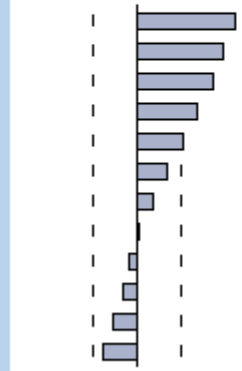

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.886	0.886	22.081	0.000
2	0.777	-0.039	39.787	0.000
3	0.679	-0.007	53.932	0.000
4	0.542	-0.242	63.359	0.000
5	0.421	-0.011	69.341	0.000
6	0.277	-0.221	72.061	0.000
7	0.137	-0.052	72.767	0.000
8	0.020	-0.053	72.783	0.000
9	-0.070	0.078	72.991	0.000
10	-0.135	0.012	73.816	0.000
11	-0.225	-0.193	76.248	0.000
12	-0.303	-0.104	81.016	0.000

Correlogram of D(X2)

Date: 09/15/20 Time: 10:16
Sample: 1994 2018
Included observations: 24

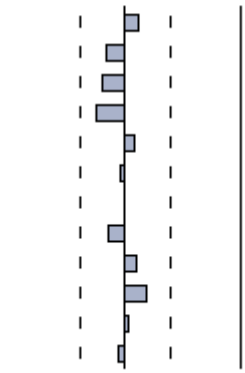

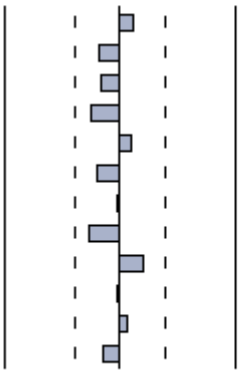

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.120	0.120	0.3896	0.532
2	-0.161	-0.177	1.1205	0.571
3	-0.193	-0.156	2.2284	0.526
4	-0.251	-0.253	4.1976	0.380
5	0.096	0.099	4.4987	0.480
6	-0.035	-0.191	4.5415	0.604
7	0.006	-0.018	4.5428	0.716
8	-0.142	-0.263	5.3302	0.722
9	0.105	0.206	5.7853	0.761
10	0.191	-0.013	7.4030	0.687
11	0.037	0.073	7.4687	0.760
12	-0.053	-0.155	7.6126	0.815

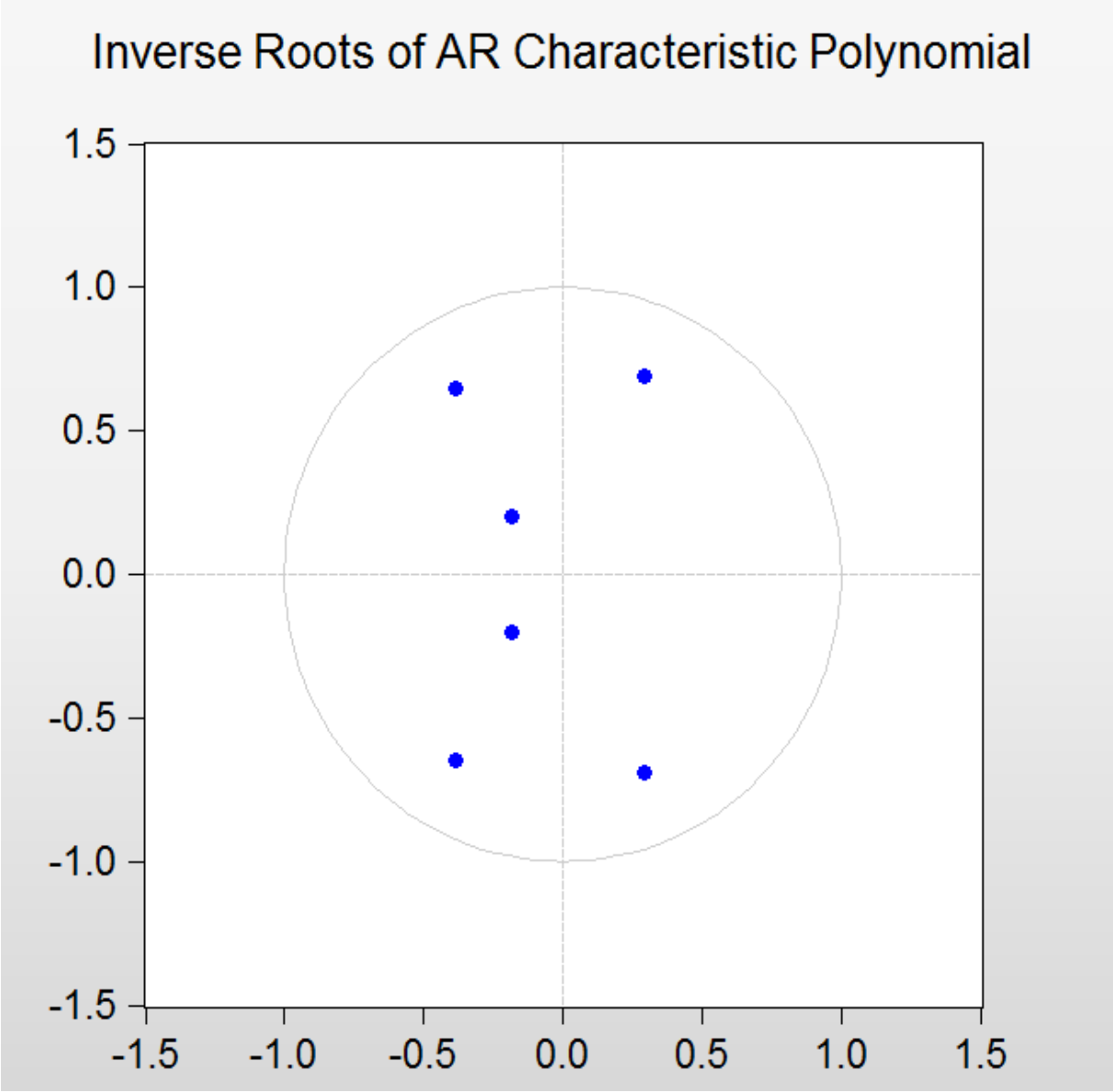

بما أن جميع النقاط تقع داخل الدائرة إذا النموذج مستقر.

الملحق 3 نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/21/20 Time: 07:40
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DDY	DDX1	DX2
DDY(-1)	-0.304269	-0.000163	0.002444
	(0.21937)	(0.00059)	(0.00077)
	[-1.38701]	[-0.27451]	[3.19374]
DDY(-2)	-0.797742	-0.000452	-0.004131
	(0.28389)	(0.00077)	(0.00099)
	[-2.80999]	[-0.58916]	[-4.17053]
DDX1(-1)	-71.22243	-0.820015	-0.282345
	(81.5295)	(0.22034)	(0.28446)
	[-0.87358]	[-3.72161]	[-0.99258]
DDX1(-2)	-49.03655	-0.495498	0.366415
	(78.6409)	(0.21253)	(0.27438)
	[-0.62355]	[-2.33140]	[1.33544]
DX2(-1)	104.6314	0.000205	0.569927
	(53.4717)	(0.14451)	(0.18656)
	[1.95676]	[0.00142]	[3.05489]
DX2(-2)	-16.69841	0.018076	-0.186678
	(41.0041)	(0.11082)	(0.14306)
	[-0.40724]	[0.16311]	[-1.30487]
C	61.91918	0.164967	0.249867
	(49.0809)	(0.13264)	(0.17124)
	[1.26157]	[1.24368]	[1.45914]
R-squared	0.423899	0.564609	0.753448
Adj. R-squared	0.176999	0.378013	0.647782
Sum sq. resids	636915.1	4.651944	7.753194
S.E. equation	213.2931	0.576439	0.744177
F-statistic	1.716883	3.025836	7.130508
Log likelihood	-138.1563	-13.97172	-19.33533
Akaike AIC	13.82441	1.997306	2.508126
Schwarz SC	14.17259	2.345481	2.856300
Mean dependent	54.38095	0.095238	0.357143
S.D. dependent	235.1129	0.730908	1.253922

Determinant resid covariance (dof adj.)	5814.293
Determinant resid covariance	1722.753
Log likelihood	-167.6358
Akaike information criterion	17.96531
Schwarz criterion	19.00983

الملحق رقم 4 تحديد درجة التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DDX1 DDY DX2
Exogenous variables: C
Date: 09/15/20 Time: 10:28
Sample: 1994 2018
Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-182.9821	NA	63813.83	19.57706	19.72619	19.60230
1	-171.1324	18.71012	48176.86	19.27709	19.87358	19.37804
2	-150.1650	26.48514*	14954.64*	18.01736*	19.06122*	18.19403*
3	-146.7621	3.223798	34379.69	18.60653	20.09775	18.85891
4	-137.2411	6.013249	57223.99	18.55169	20.49028	18.87978

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 5 معاملات النموذج المقدر

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 09/15/20 Time: 10:48
Sample: 1998 2018
Included observations: 21
Total system (balanced) observations 63

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.304269	0.219370	-1.387012	0.1728
C(2)	-0.797742	0.283894	-2.809995	0.0075
C(3)	-71.22243	81.52949	-0.873579	0.3873
C(4)	-49.03655	78.64092	-0.623550	0.5363
C(5)	104.6314	53.47168	1.956762	0.0570
C(6)	-16.69841	41.00409	-0.407238	0.6859
C(7)	61.91918	49.08088	1.261574	0.2141
C(8)	-0.000163	0.000593	-0.274512	0.7850
C(9)	-0.000452	0.000767	-0.589159	0.5589
C(10)	-0.820015	0.220339	-3.721606	0.0006
C(11)	-0.495498	0.212532	-2.331400	0.0246
C(12)	0.000205	0.144511	0.001415	0.9989
C(13)	0.018076	0.110816	0.163113	0.8712
C(14)	0.164967	0.132644	1.243675	0.2205
C(15)	0.002444	0.000765	3.193740	0.0027
C(16)	-0.004131	0.000991	-4.170531	0.0001
C(17)	-0.282345	0.284455	-0.992579	0.3266
C(18)	0.366415	0.274377	1.335442	0.1889
C(19)	0.569927	0.186562	3.054892	0.0039
C(20)	-0.186678	0.143063	-1.304867	0.1990
C(21)	0.249867	0.171243	1.459139	0.1520
Determinant residual covariance		1722.753		